ECA/SRO-NA/ICE/33/2

Distr.: General
October 2018

Arabic
Original: French

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مكتب شمال أفريقيا

الاجتماع الثالث والثلاثون للجنة الخبراء الحكومية الدولية
تونس العاصمة، 30 تشرين الأول/أكتوبر – 02 تشرين الثاني/نوفمبر

الموجز دون الإقليمي لشمال أفريقيا

المحتويات

1 **ملخص** 1
2 **النموالدولي والإقليمي** 2
2.1 المناخ الاقتصادي الدولي 2
2.2 المناخ الاقتصادي الإقليمي 2
3 **الأداء الاقتصادي في شمال أفريقيا** 4
3.1 النمو الاقتصادي 4
3.2 الماليات العمومية 5
3.3 التضخم 5
3.4 الحساب الجاري 6
4 **التنمية الاجتماعية والبشرية في شمال أفريقيا** 11
4.1 تنفيذ خطتي 2030 و 2063 11
4.2 التوجهات الديموغرافية 11
4.3 التنمية البشرية 12
4.4 مؤشر عدم المساواة بين الجنسين 12
4.5 التوجه نحو الفقر 13
4.6 توجهات التشغيل 16
4.7 الصحة 18
4.8 التعليم 19
5 **الموضوع: الموارد المرصودة والاختلالات والتحول الهيكلي في شمال أفريقيا** 22
5.1 توصيات حول السياسات العمومية 24

الجداول

الجدول 1: نمو الناتج الداخلي الخام (٪) 4
الجدول 2: عجز الميزانية بالنسبة المائوية من الناتج الداخلي الخام 5
الجدول 3: معدل التضخم السنوي (٪) 6
الجدول 4: رصيد الحساب الجاري للنسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام في شمال أفريقيا 7
الجدول 5: أفضل 10 بلدان من حيث استقبال استثمار أجنبي مباشر في أفريقيا في 2017 (بملايين الدولارات الأمريكية) 7
الجدول 6: المؤشرات الديمغرافية 11
الجدول 7: تطور مؤشر التنمية البشرية 12
الجدول 8: مؤشر عدم المساواة بين الجنسين 12
الجدول 9: تطور الفقر 13
الجدول 10: عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 مولود 18
الجدول 11: عدد الوفيات لكل مائة ألف مولود حي 19
الجدول 12: نسبة التمدرس الإجمالية حسب البلد في الفترة ما بين 1990 و 2015 19

الرسوم البيانية

الرسم البياني 1: النمو الاقتصادي العالمي (٪) 2
الرسم البياني 2: النمو الاقتصادي الإقليمي 3
الرسم البياني 4: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، 2007 - 2017 (بملايين الدولارات الأمريكية) 7
الرسم البياني 5: توزيع العجز التجاري في شمال أفريقيا حسب المنطقة الجغرافية في 2017 8
الرسم البياني 7: التوزيع الإقليمي لواردات شمال أفريقيا، 2017 9
الرسم البياني 6: التوزيع الإقليمي لصادرات شمال أفريقيا 2017 9
الرسم البياني 9: التوزيع القطاعي للصادرات،2017 9
الرسم البياني 8: بنية الناتج الداخلي الخام،2016 9
الرسم البياني 10: المنتجات الرئيسية المصدرة، 2017 9
الرسم البياني 11: التوزيع القطاعي للصادرات فيما بين دول شمال أفريقيا 10
الرسم البياني 12: معدل البطالة (النسبة المئوية) 16

1 ملخص

ما زال النمو الاقتصادي في شمال أفريقيا متقلباً بسبب اعتماد اقتصاديات هذه المنطقة الإقليمية على الموارد الأولية (الفلاحة، المعادن). وهكذا وبعد أن سجل زيادة بنسبة 2.9٪ في 2016، عرف الناتج الداخلي الخام نموا بنسبة 4.8٪ في 2017، رغم تباطؤ النمو في الجزائر، ويرجع ذلك جزئياً إلى ظروف مناخية أكثر ملاءمة في المغرب (نمو الناتج الداخلي الخام بنسبة + 4.1 ٪ مقابل 1.6 ٪ في 2016)، وارتفاع كبير لإنتاج النفط في ليبيا.

وما زال التضخم مرتفعاً في هذه المنطقة، حيث بلغ 15.9٪ في 2017، مقابل 9.8٪ في 2016. وترجع هذه الزيادة إلى انخفاض أسعار الصرف (في مصر والسودان وتونس)، وإلى تقليص الدعم (في مصر وليبيا).

وينعكس ضعف تنوع اقتصاديات شمال أفريقيا أيضا على تقلبات المالية العمومية ورصيد الحساب الجاري.

ونتيجة ارتفاع أسعار النفط، انخفض عجز الميزانية في هذه المنطقة الإقليمية إلى - 8.9٪ من الناتج الداخلي الخام في 2017 ، مقابل نسبة - 11.2٪ في 2016.

وارتفع عجز الحساب الجاري من - 9.7٪ من الناتج الداخلي الخام في 2016 إلى - 5.9٪ في 2017. وقد أفاد ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير الاقتصاد الجزائري (بلغ العجز - 6.6٪ مقابل - 16.6٪ في 2016) والإقتصاد الليبي (فائض بنسبة 2.2٪ ، مقارنة مع عجز قدره - 48.1٪ في 2016).

هناك تقدما لا يمكن إنكاره على الصعيد الاجتماعي في شمال أفريقيا، حتى وإن كانت جميع البلدان لا تعيش نفس الوضع. بحيث تحسنت الظروف المعيشية بصورة ملحوظة، وانخفض الفقر بشكل محسوس بفضل استثمارات كبيرة في قطاعات التربية والصحة والخدمات الأساسية والماء والكهرباء والسكن، الخ. وبين عامي 2012 و 2017، كانت البلدان التي تقدمت أكثر في مؤشر التنمية البشرية هي السودان (20.29٪)، المغرب (12.86٪) وموريتانيا (11.35٪). أما البلدان التي شهدت اضطرابات كثيرة مثل تونس ومصر وليبيا منذ 2011، فقد سجلت تباطؤًا في تحسن مؤشر التنمية البشرية، مما أدى إلى تدهور ترتيبها العالمي. بحيث أن ليبيا التي كانت تحتل أفضل رتبة في العقد الأول من القرن الحالي، عرفت تراجعا ملحوظاً في التنمية البشرية، مما يعكس واقع أن التقدم ليست مسألة خطيًّة ولا مضمونة دائما، وأن الأزمات يمكن أن تقلب مساره.

كما كان لضعف تنويع اقتصاديات شمال أفريقيا تأثيرا على التشغيل، بحيث يظل معدل البطالة عند مستوى عالٍ نسبيا في حدود 12٪ في 2016. ورغم تسجيل دينامية في النمو، فإن خلق مناصب الشغل غير كاف لتلبية حاجيات السكان المتزايدة بقوة.

على صعيد آخر، ما زال نمو إنتاجية العمل غير كافٍ، وما زال متأخرا كثيراً عن مستوى نمو البلدان الناشئة مثل الهند وتركيا، على سبيل المثال. وإحدى التفسيرات الممكنة لذلك تكمن في كيفية توزيع عوامل الإنتاج داخل الاقتصاد. بحيث أن دراسة تشتت إنتاجيات الشركات يبين أن اقتصاديات شمال أفريقيا، ومقارنة بالمناطق الأخرى، تعاني من سوء توزيع لعوامل الإنتاج، بسبب وجود اختلالات كبيرة. وهي اختلالات مردها إلى عيوب في السوق وإلى بعض القصور في نجاعة مؤسسات بلدان هذه المنطقة. ويمكن تحقيق زيادة مهمة في الإنتاجية، وتسريع التحول الهيكلي في شمال أفريقيا، عبر تطوير مؤسسات قوية تحد من السلطة التقديرية للإدارة، وتعزل المؤسسات الاقتصادية عن التأثير السياسي. وكذا عبر تطوير بيروقراطية فعالة، وحماية قوية لحقوق الملكية، ونظام قانوني مشجع للاستثمار، وتوفير ما يكفي من البنيات التحتية العمومية لدعم المبادرات الخاصة.

2 النمو الدولي والإقليمي

2.1 المناخ الاقتصادي الدولي

بلغ نمو الاقتصاد العالمي في 2017 بنسبة 3.0 ٪ (الرسم البياني 1)، مقارنة مع 2.4 ٪ في 2016. ويرجع هذا الانتعاش الطفيف إلى نمو أقوى في العديد من البلدان المتقدمة، وخاصة في أمريكا الشمالية (2.3 ٪، مقابل 1.5 ٪). لكن لم يتم تقاسم هذا النمو بشكل عادل بين جميع المناطق. وتبقى منطقة جنوب وشرق آسيا هي المنطقة الأكثر دينامية، حيث ساهمت بثلث النمو العالمي في 2017. كما ساهم انتعاش النمو في أربعة بلدان ناشئة (الأرجنتين والبرازيل ونيجيريا وروسيا) في ثلث النمو العالمي.

الرسم البياني 1: النمو الاقتصادي العالمي (٪)

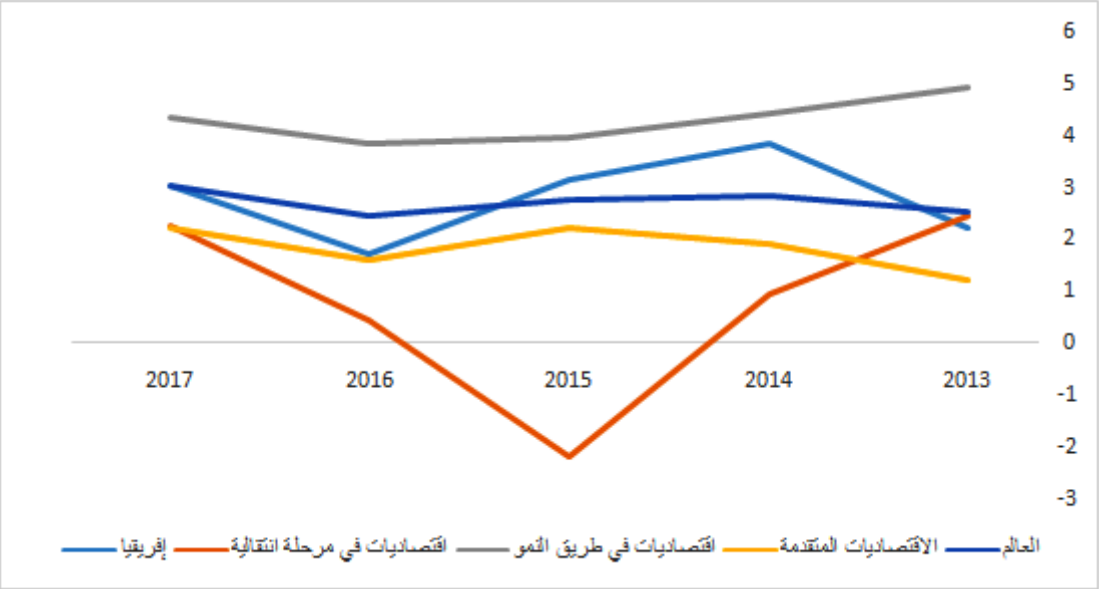

المصدر: إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية 2018.

شكل الاستثمار حوالي 60٪ من تزايد النشاط الاقتصادي العالمي في 2017. لكن هذه المساهمة تبقى نسبية، لأن الاستثمار تراجع إلى مستوى منخفض بعد عامين من النمو الضعيف والاستثنائي.

وإذا كان الاستثمار لم يعد عائقا أمام النمو العالمي، فإن انتعاشه ما يزال معتدلاً ويقتصر على عدد محدود من البلدان. ويمكن لانتعاش أكبر للاستثمار أن يكون رهينة ازدياد الشكوك المحيطة بمجموعة من المجالات الحساسة، مثل مستقبل الاتفاقيات التجارية المهددة بالحرب التجارية بين الولايات المتحدة ومناطق كثيرة عبر العالم، وبتعديلات لحسابات البنوك الكبرى، وكذا بمستويات الديون التي قد تؤدي إلى إضعاف النظام المالي العالمي.

أدى ارتفاع أسعار المواد الأساسية، وخاصة النفط، إلى ارتفاع طفيف لنسبة التضخم العالمي (2.6٪ ، مقابل 2.4٪)، لكن التضخم الضمني يظل مستقرًا في معظم الدول. وفي الاقتصاديات المتقدمة، تلاشت المخاوف من استمرار الضغوط الانكماشية بفضل نمو اقتصادي أقوى. وسجلت اقتصاديات الدول النامية، من جانبها، تراجعا لمعدل التضخم الذي انخفض من 5.2 في المائة في 2016 إلى 4.4 في المائة في 2017.

ونتيجة ترابط المبادلات التجارية مع الاستثمار، انتعشت التجارة العالمية في 2017 مع زيادة 3.6 ٪ مقابل 2.2 ٪ في 2016. وكانت آسيا هي قاطرة نمو التجارة العالمية بحيث ساهمت بنسبة 60 ٪ في ارتفاع واردات البضائع. أما الصادرات فارتفعت في جميع مناطق العالم.

2.2 المناخ الاقتصادي الإقليمي

سجلت أفريقيا نموًا بنسبة 3.7٪ في 2017، مقابل 1.7٪ في 2016، ويرجع ذلك أساسًا إلى ارتفاع أسعار النفط التي استفادت منها البلدان المصدرة الصافية. وانتعش نمو دول غرب أفريقيا بشكل مهم، حيث ارتفع من 0.3٪ في 2016 إلى 2.4٪ في 2017 (الرسم البياني 2)، وذلك تحت قيادة نيجيريا التي عرفت نموا بنسبة 0.9 ٪، مقابل ناقص 1.5٪ في 2016. في بلدان وسط أفريقيا، كان معدل النمو 0.7٪ (مقابل 0.6٪ في عام 2016)، وقد أثر عليه تقلص كبير للنشاط الاقتصادي في غينيا

الاستوائية (- 5.9 ٪) وفي الكونغو (- 0.6 ٪). وعانت اقتصاديات غينيا الاستوائية والكونغو منذ عام 2014 من انخفاض أسعار النفط، ومن تراجع الإنتاج في غينيا الاستوائية.

تواصل شرق أفريقيا مسار نموها المستدام، حيث بلغ معدل نمو الناتج الداخلي الخام 5.3 ٪ في 2017، مقابل 5.4 ٪ في 2016. وخلال الفترة 2009 - 2016، سجلت منطقة شمال أفريقيا معدل نمو قدره 6.5 ٪. وهو أداء ساهمت فيه دينامية اقتصاديات كينيا (+ 5.2٪)، إثيوبيا (+ 6.5٪)، رواندا (+ 6.1٪) وتنزانيا (+ 6.5٪)

وفي المنطقة الإقليمية لجنوب أفريقيا، تضاعف النمو مرتين بحيث انتقل من 0.6٪ في 2016 إلى 1.2٪ في 2017. ويرجع ارتفاع النمو إلى ما حققته ثلاثة بلدان هي أفريقيا الجنوبية (+ 1.8٪) وأنغولا (+ 1.9٪) وزامبيا (+ 3٪). لكن هاته المنطقة الإقليمية ما زالت تعاني من نمو ضعيف بسبب ضعف النمو في أفريقيا الجنوبية مما يؤثر سلباً على البلدان المجاورة لها. ويتواصل تأثير التقلبات السياسية في أفريقيا الجنوبية على النمو.

الرسم البياني 2: النمو الاقتصادي الإقليمي

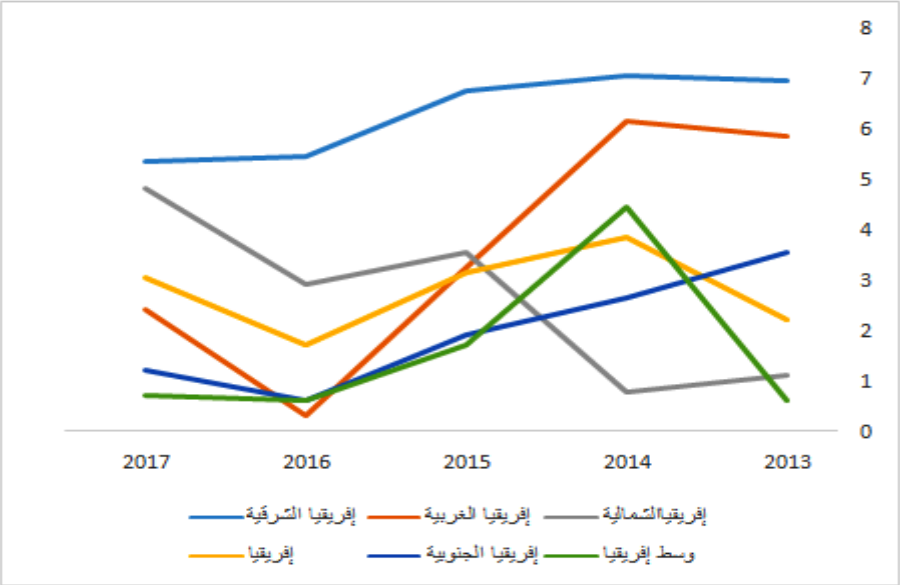

المصدر: إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية 2018.

بلغ النمو الاقتصادي في شمال أفريقيا في 2017 نسبة 4.8٪ مقابل 2.9٪ في 2016. وسندرس بتفصيل أكبر تطور الوضع الاقتصادي لهذه المنطقة الإقليمية.

3 الأداء الاقتصادي في شمال أفريقيا

نظراً لعدم كفاية التحول الهيكلي في هذه المنطقة، ما زال الأداء الاقتصادي لشمال أفريقيا يعتمد على القطاعات الأولية، وخاصة الفلاحة وتربية الماشية والصيد والموارد المعدنية، سواء على مستوى النمو الإقتصادي أو على مستوى توازنات الميزنية والحسابات الخارجية.

3.1 النمو الاقتصادي

بلغ النمو الاقتصادي في شمال أفريقيا نسبة 4.8 ٪ في 2017 ، مقابل 2.9 ٪ في 2016 (الجدول 1). ويعزى هذا الارتفاع في النمو بشكل رئيسي إلى انتعاش اقتصاديات المغرب وليبيا (عند استثناء ليبيا، يظل النمو مستقرا عند 3.3٪).

في المغرب، انخفض نمو الناتج الداخلي الخام إلى 1.2 ٪ في 2016 ويرجع ذلك أساسا إلى الظروف المناخية غير المناسبة للإنتاج الفلاحي. وتعتبر 2017 واحدة من أفضل السنوات من حيث محصول الحبوب وذلك منذ إطلاق مخطط المغرب الأخضر. وبلغ متوسط النمو الفصلي للقيمة المضافة للقطاع الفلاحي 14.8٪ مقابل إنخفاض بلغ 12.8٪ في 2016. وسجلت القطاعات غير الفلاحية نمواً بنسبة 2.8٪ لقيمتها المضافة، مقابل 2.2 ٪ في 2016.

بعد أن سجلت ليبيا -8.1٪ في 2016، سجل النمو فيها أكثر من 46٪ في 2017، بفضل ارتفاع إنتاج النفط. وما يزال النمو غير منتظم في ليبيا بسبب الوضع الأمني الصعب. وتجدر الإشارة كذلك إلى تباطؤ الاقتصاد الجزائري الذي انخفض نموه إلى 1.6٪، مقابل متوسط 3.4٪ خلال الفترة 2010 - 2016. ويرجع هذا التباطؤ إلى تعديل الميزانية الذي قامت به الجزائر لمواجهة انخفاض موارد النفط. وكان رد فعل الدولة في البداية على هذه الصدمة الخارجية يتمثل في ضبط الأثمنة عبر سعر الصرف.

الجدول 1: نمو الناتج الداخلي الخام (٪)

	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	2,8	3,8	3.7	3.3	1,6
مصر	2.2	2,9	4,4	4,3	4,2
ليبيا	-52,1	-67,2	-10,1	-8,1	46,2
المغرب	4,5	2,7	4,5	1,2	4,1
موريتانيا	6,1	5,6	5.0	1,6	3,1
السودان	2.2	3.2	3.0	4,9	4,5
تونس	2.4	2,3	0.8	1.0	1,9
شمال أفريقيا (باستثناء ليبيا)	2,8	3.1	3,8	3,3	3,3
شمال أفريقيا	2.7	3.0	3,7	2,9	4,8
أفريقيا	4,0	3,9	3,7	1,7	3,7

المصدر: بيانات الإدارات الوطنية، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وحسابات اللجنة الاقتصادية لإفريقي بناء على البيانات الوطنية.

حافظت مصر على نموها الذي بلغ نسبة 4.2 ٪ في 2017، مقارنة مع 4.3 ٪ في 2016، بفضل التصنيع والبناء والعقارات وتجارة التجزئة والنقل والبناء والاتصالات. وفي موريتانيا، قفز النمو إلى 3.1 ٪ ، مقابل 1.6 ٪ في 2016، مدعوما بالاستثمار العمومي وبثمار إصلاحات هيكلية. وأخيرًا، يقدر نمو اقتصاد السودان بنسبة 4.5٪ في 2017، وهو أقل قليلاً من 2016 (4.9٪)، ويرجع ذلك أساسًا إلى انخفاض إنتاج وصادرات المحروقات، وإلى تراجع الطلب المحلي.

3.2 الماليات العمومية

على مستوى الماليات العمومية، تعاني شمال أفريقيا من عجز في الميزانية بلغ -8.9٪ من الناتج الداخلي الخام في 2017 (الجدول 2)، مقارنة بـ -11.2٪ في 2016. ويرجع هذا التحسن إلى انخفاض عجز الميزانية في الجزائر ومصر وليبيا والمغرب. الجزائر قامت بتعديلات على الميزانية من أجل مواجهة انخفاض المداخيل الناتجة عن ضرائب النفط، مما أدى إلى ارتفاع عجز الميزانية من -13.2٪ في 2016 إلى -8.8٪ في 2017. ومقارنة مع الناتج الداخلي الخام، ارتفعت النفقات العمومية من ٪46.3 في 2015 إلى 41.5٪ في 2017. ومع ذلك، تم احتواء انخفاض الإنفاق العام عبر اللجوء إلى التمويل غير التقليدي. بحيث قام البنك المركزي الجزائري بشراء سندات للخزينة بمبلغ 570 مليار دينار في 2017 (حوالي 4.6 مليار دولار أمريكي). أما في ليبيا، وبفضل ارتفاع إنتاج النفط، فقد انتقل عجز الميزانية من -53.8٪ من الناتج الداخلي الخام في 2016 إلى -43.2٪ في 2017.

الجدول 2: عجز الميزانية بالنسبة المائوية من الناتج الداخلي الخام

	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	-12,8	-7,3	-15,3	-13,2	-8,8
مصر	-13,0	-12,2	-11,5	-12,3	-10,5
ليبيا	-6,2	-40,3	-52,6	-53,8	-43,2
المغرب	-5,2	-5,5	-4,9	-4,0	-3,5
موريتانيا	-0,9	-3,4	-3,5	-3,3	-3,9
السودان	-2,3	-1,2	-1,6	-1,5	-1,8
تونس	-6,8	-5,0	-4,8	-6,1	-6,1
شمال أفريقيا	-10,0	-9,2	-11,5	-11,2	-8,9
أفريقيا	-4,5	-5,4	-6,3	-6,6	

المصدر: بيانات الإدارات الوطنية، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وحسابات اللجنة الإقتصادية لأفريقيا على أساس البيانات الوطنية.

في مصر، انخفض عجز الميزانية من - 12.3٪ من الناتج الداخلي الخام إلى - 10.5٪ في 2017 بفضل إصلاح أنظمة الدعم (بما في ذلك تخفيض دعم الطاقة) وفرض ضرائب جديدة (مثل الضريبة على القيمة المضافة)، والحد من ارتفاع كتلة الأجور في القطاع العام. كما انخفض عجز الميزانية في المغرب، حيث انخفض من - 4.0٪ في 2016 إلى - 3.5٪ من الناتج الداخلي الخام في2017، بفضل تحسن الإيرادات الضريبية التي ارتفعت بنسبة 5.6٪ مقارنة مع 2016، والتحكم في بعض النفقات العادية التي ارتفعت ب 1.6 ٪ مقارنة مع 2016. وفي تونس، ورغم من ارتفاع الإيرادات ب 13.3 ٪ في 2017، فقد بقي عجز الميزانية في نسبة - 6.1 ٪. وارتفعت نفقات الدولة بنسبة 17 ٪، مقارنة مع 9.1 ٪ في 2016 ، ويرجع ذلك أساسا إلى الارتفاع المستمر لنفقات التسيير.

في السودان، اتسع عجز الميزانية بشكل طفيف (- ٪1.8 في 2017، مقارنة بنسبة - 1.5٪ في 2016) بسبب انخفاض مداخيل النفط، والحفاظ على مستوى الإنفاق العمومي.

3.3 التضخم

ارتفع التضخم في المنطقة إلى 15.9 ٪ في 2017، مقارنة مع 9.8 ٪ في 2016 (الجدول 3). وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع التضخم في مصر وليبيا والسودان وتونس. في مصر، ارتفع التضخم من 14.0 ٪ في 2016 إلى 29.8 ٪ في 2017، بشكل يعكس انخفاض قيمة الجنيه المصري، وارتفاع الضريبة على القيمة المضافة، فضلا عن ارتفاع أسعار الطاقة. وفي ليبيا، ارتفع التضخم من 25.9 ٪ في 2016 إلى 28.5 ٪ في 2017، بسبب مواصلة تقليص الدعم الغذائي. وفي السودان، ارتفع التضخم

بشكل كبير وانتقل من 17.8٪ في 2016 إلى 25.1٪ في 2017، نتيجة انخفاض سعر الصرف في السوق الموازية، وأثره على أسعار الواردات، وتحويل عجز الميزانية إلى نقود. وفي تونس، ارتفع التضخم من 3.7 ٪ في العام 2016 إلى 5.3 ٪ في 2017، مع زيادة أثرت على جميع المنتجات، وهو تضخم أنعشه بالخصوص انخفاض قيمة الدينار.

الجدول 3: معدل التضخم السنوي (٪)

	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	3,3	2,9	4,8	6,4	5,6
مصر	6,9	8,2	11,4	14	29,8
ليبيا	2,6	2,4	9,8	25,9	28,5
المغرب	1,9	0,4	1,6	1,6	0,7
موريتانيا	4,1	3,5	0,5	2,8	1,2
السودان	36,5	36,9	16,9	17,8	25,1
تونس	5,8	4,9	4,9	3,7	5,3
شمال أفريقيا	7,4	7,4	7,8	9,8	15,9
أفريقيا	7,1	6,9	6,9	12,0	13,4

المصدر: بيانات الإدارات الوطنية، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وحسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على أساس البيانات الوطنية.

في الأخير، ينبغي أن نسجل انخفاضًا للتضخم في المغرب، حيث بلغ نسبة 0.7٪ في 2017، مقابل 1.6٪ في 2016، مع تباطؤ في تضخم أسعار المواد الغذائية (+ 0.1٪ في 2017، مقابل + 2.7٪ في 2016) وتسارع تضخم المنتجات غير الغذائية (+ 1.4٪ في 2017 مقابل + 0.7٪ في 2016). وفي الجزائر، ما زال معدل التضخم مرتفعاً عند 5.6٪، لكنه أبطأ مما كان عليه في 2016 (6.4٪). وعلى المدى القصير، يبدو أن التضخم لا يسير حسب تطور الكتلة النقدية. ويبدو أن هناك عوامل أخرى، مثل الأداء الناقص لسوق السلع، هي التي تحدد تطور الأسعار. وأخيرا، ينبغي أن نسجل أن التمويل غير التقليدي لم يكن له تأثير على التضخم بحيث لم ترتفع النفقات العمومية.

3.4 الحساب الجاري

ما تزال بلدان هذه المنطقة الإقليمية تعاني من عجز خارجي هيكلي (باستثناء صادرات المواد النفطية).

تقلص عجز الحساب الجاري في 2017 إلى - 5.9٪ من الناتج الداخلي الخام، مقارنة بنسبة -9.7٪ في 2016 (الجدول 4). ويرجع هذا التحسن بشكل رئيسي إلى انخفاض عجز الحساب الجاري في الجزائر وليبيا. وانتقل هذا العجز في الجزائر، من - 16.6 ٪ في العام 2016 إلى - 6.6 ٪ في 2017. ورغم انخفاض حجم الصادرات النفطية بنسبة - 2.88 ٪ في 2017، فإن ارتفاع أسعار النفط سمح بتحسن بنسبة 18.42٪ لقيمة صادرات النفط. في غضون ذلك، بقيت الصادرات، باستثناء المحروقات، جامدة في 2017 لتصل إلى 1.37 مليار دولار. انخفاض الواردات الذي كان قد بدأ في 2015 عرف تباطؤا في 2017. وارتفعت قيمة الواردات إلى 48.7 مليار دولار مقابل 49.4 مليار دولار في 2016. ويعزى انخفاض الواردات بشكل رئيسي إلى انخفاض الإنفاق العمومي على المعدات، وإلى إجراءات الحد من الواردات التي اتخذتها الحكومة. بالنسبة لليبيا، انتقل رصيد الحساب الجاري من عجز قدره -48.1٪ من الناتج الداخلي الخام في 2016 إلى فائض قدره 2.2٪ في 2017. ويرجع هذا التطور إلى استئناف صادرات النفط بزيادة قدرها 83 ٪ في 2017.

الجدول 4: رصيد الحساب الجاري للنسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام في شمال أفريقيا

	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	5,8	0,6	-4,4	-16,6	-6,6
مصر	-3,7	-0,9	-3,6	-5,9	-6,6
ليبيا	29,1	13,5	-27,8	-41,8	2,2
المغرب	-11,2	-9,3	-7,1	-2,5	-3,6
موريتانيا	-23,4	-23	-27,8	-20	-10,9
السودان	-10,3	-8,1	-5,6	-4,27	-4,1
تونس	-8,3	-8,4	-9,1	-8,8	-10,2
شمال أفريقيا	-2,3	-2,7	-6,0	-9,7	-5,9
أفريقيا	-2,5	-4,7	-6,9	-5,6	-4,5

المصدر: بيانات الإدارات الوطنية، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وحسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على أساس البيانات الوطنية.

بلغ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة 13.520.6 مليون دولار في 2017 (الرسم البياني 4). وانخفض معدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بعد 2011، من متوسط قدره 19،949.6 مليون دولار بين 2007 و2011 إلى متوسط قدره 13،970 مليون دولار في الفترة 2012 - 2017. انخفاض يعود أساسا إلى تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا.

الرسم البياني 4: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، 2007 - 2017 (بملايين الدولارات الأمريكية)

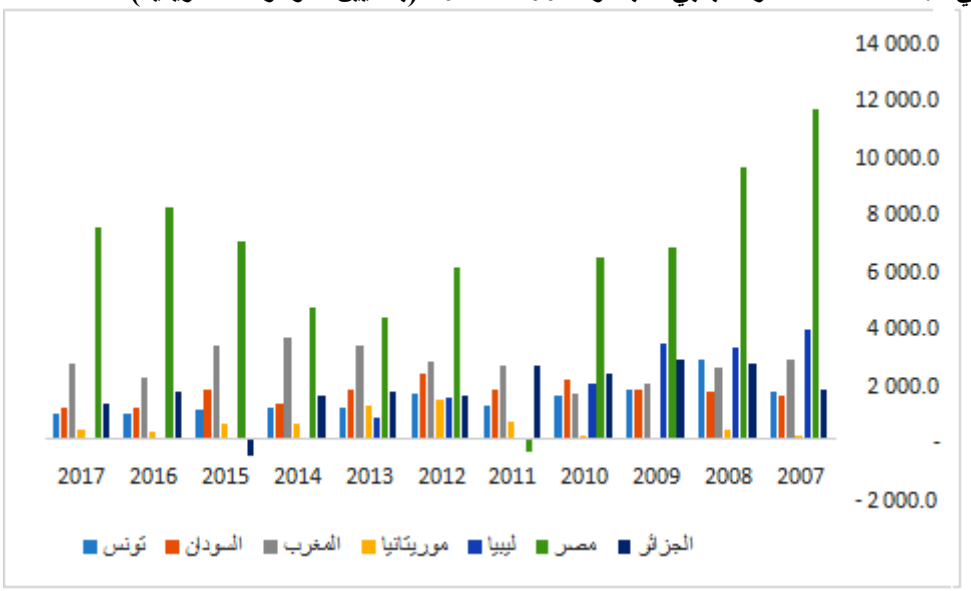

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

تجدر الإشارة إلى أن ثلاثة بلدان من المنطقة الإقليمية (مصر والمغرب والجزائر) توجد ضمن البلدان العشرة الأولى التي تتلقى استثمارات أجنبية مباشرة في أفريقيا (الجدول 5). وتمثل هذه البلدان الثلاثة 83.15٪ من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تلقته شمال أفريقيا في 2017.

الجدول 5: أفضل 10 بلدان من حيث استقبال استثمار أجنبي مباشر في أفريقيا في 2017 (بملايين الدولارات الأمريكية)

مصر	7391,7
أثيوبيا	3586,4
نيجيريا	3503
غانا	3255,0
المغرب	2651,0
موزمبيق	2293,1
الغابون	1498,0
جمهورية الكونغو الديمقراطية	1340,2
أفريقيا الجنوبية	1324,7
الجزائر	1203,0

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

في 2017، بلغ الميزان التجاري للمنطقة الإقليمية - 76.5 مليار دولار، أي - 10.15٪ من الناتج الداخلي الخام. وشكلت شرق وجنوب آسيا وأوروبا وآسيا الوسطى، على التوالي، 53 في المائة و39 في المائة من العجز التجاري في المنطقة (الرسم البياني5). وتعيش شمال أفريقيا عجزا تجاريا مع جميع المناطق باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء، مع فائض قدره 1.04 مليار دولار. وتجدر الإشارة إلى أن أفريقيا جنوب الصحراء لا تمثل على التوالي سوى 1 ٪ من واردات شمال أفريقيا، و 4 ٪ من صادراتها.

الرسم البياني 5: توزيع العجز التجاري في شمال أفريقيا حسب المنطقة الجغرافية في 2017.

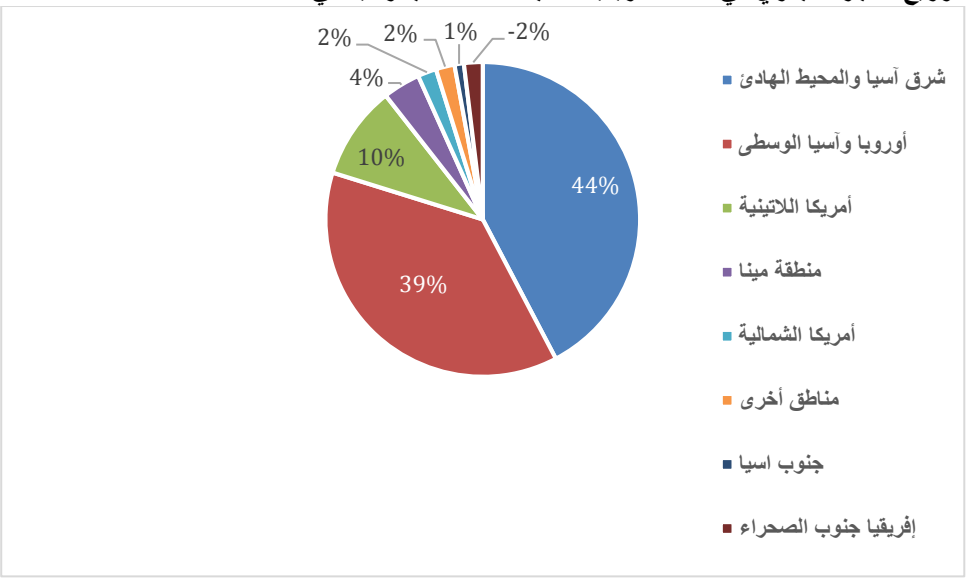

المصدر: COMTRADE

الرسم البياني 6: التوزيع الإقليمي لصادرات شمال أفريقيا 2017

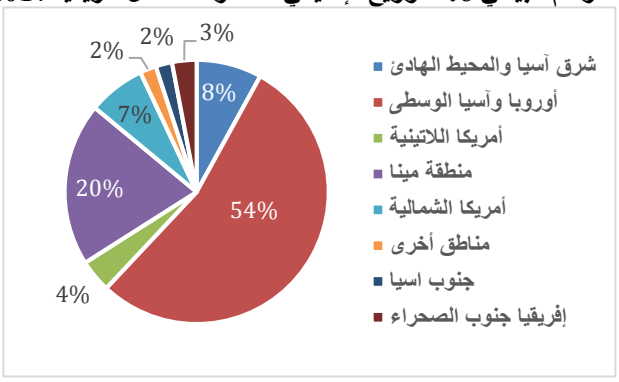

المصدر: COMTRADE

لرسم البياني 7: التوزيع الإقليمي لواردات شمال أفريقيا، 2017

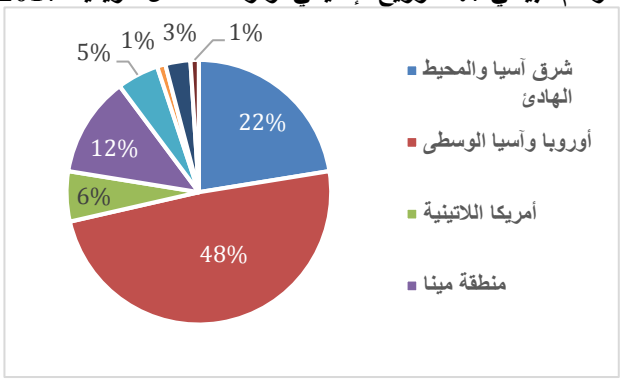

المصدر: COMTRADE

من حيث البنية، تمثل الصناعة التحويلية 12.5 في المائة من الناتج الداخلي الخام في المنطقة الإقليمية و53 في المائة من صادراتها (الرسم البياني 9). تمثل المحروقات والألغام 31.7٪ من الناتج الداخلي الخام و38٪ من صادرات المنطقة الإقليمية (الرسم البياني 8). ومع ذلك، هناك اختلافات مهمة بين البلدان. وإذا كانت الصناعة التحويلية، باستثناء المحروقات، تمثل فقط حصة 5٪ من صادرات الجزائر، فإن هذه الحصة تبلغ 90.6٪ في تونس، و 78٪ في المغرب و 77.3٪ في مصر.

الرسم البياني 8: بنية الناتج الداخلي الخام، 2016.

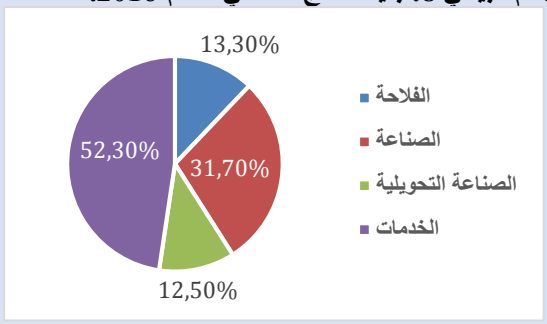

المصدر: COMTRADE

الرسم البياني 9: التوزيع القطاعي للصادرات، 2017.

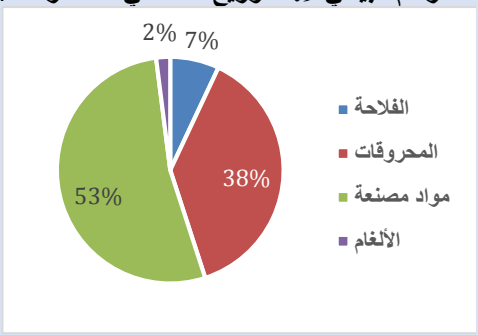

المصدر: اللجنة الإقتصادية لأفريقيا

يكشف فحص بنية صادرات المنتوجات المصنعة أن 7 فئات من المنتجات تمثل 81٪ من صادرات المنطقة الإقليمية (الرسم البياني 10).

الرسم البياني 10: المنتجات الرئيسية المصدرة، 2017

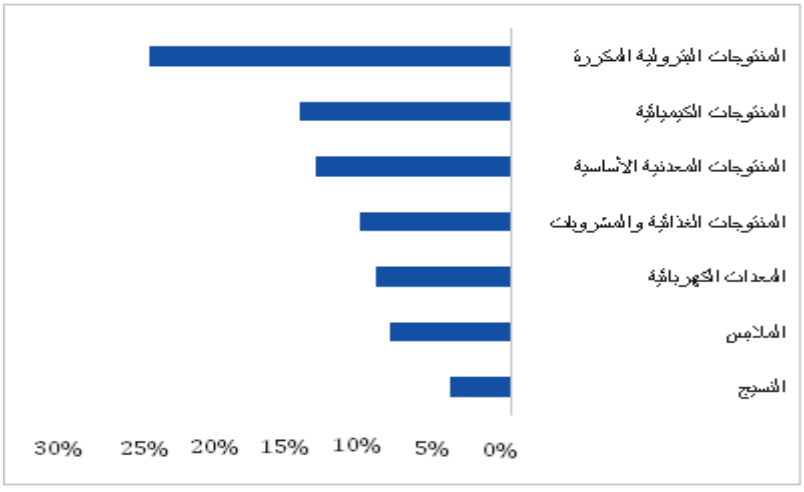

المصدر: COMTRADE

على مستوى التجارة البينية، تستأثر الصناعة غير النفطية بنسبة 56٪ من الصادرات بين الإقليمية في شمال أفريقيا (الرسم البياني 11).

الرسم البياني 11: التوزيع القطاعي للصادرات فيما بين دول شمال أفريقيا

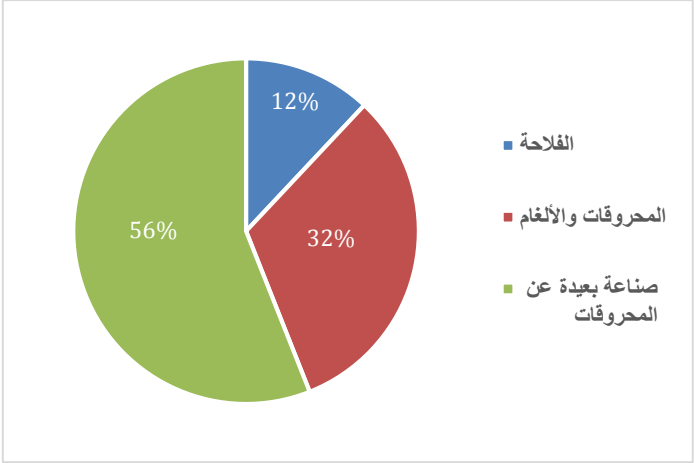

المصدر: COMTRADE

4 التنمية الاجتماعية والبشرية في شمال أفريقيا

4.1 تنفيذ خطتي 2030 و2063

بدأت جميع بلدان شمال أفريقيا عملية تملك وتنفيذ خطة 2030 (الأمم المتحدة) وخطة 2063 (الاتحاد الأفريقي) واللتان أصبحتا من الآن فصاعدا خارطتي طريق رئيسيتين للتنمية المستدامة والتحول الهيكلي للقارة. وتستخدم هذه البلدان استراتيجيات النمو والتنمية الوطنية الخاصة بها من أجل تفعيل هاتين الخطتين على أرض الواقع: ففي الجزائر، هناك نموذج النمو الاقتصادي 2016-2030. وفي مصر، استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر 2030). وفي ليبيا، الخطة الوطنية لتنمية الطاقة المتجددة 2013-2025. وفي موريتانيا، استراتيجية النمو المتسارع والازدهار المشترك 2016-2030. وفي المغرب، الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2016-2030. وفي السودان، الخطة التنموية الثالثة 2017-2020 المستمدة من الاستراتيجية الوطنية للفترة 2007-2030. وأخيرًا تونس، التي وضعت خطة التنمية الخماسية 2016-2020.

وشرعت هذه البلدان في تقييم نظمها الإحصائية الوطنية من حيث حاجياتها لرصد أهداف التنمية المستدامة. ويلاحظ على هذا المستوى أن بعض مؤشرات التنمية المستدامة (التربية، الصحة، الفقر، إلخ) متوفرة وتقدمها بشكل منتظم المؤسسات الإحصائية الوطنية في حين ما تزال هناك حاجة إلى تطوير مؤشرات أخرى، مثل الأهداف المتعلقة بالحكامة والبيئة.

يعقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة، وهي الأرضية المركزية للأمم المتحدة لرصد ودراسة خطة 2030، اجتماعات سنوية مما يسمح بالقيام باستعراض طوعي وطني تقدمه مختلف الدول إلى جانب مراجعة موضوعاتية للتقدم الذي تحقق على مستوى بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وفي إطار هذا المسلسل، قدمت ثلاث دول أعضاء تقاريرها الوطنية وهي: مصر (2016 و 2018)، والمغرب (2016) والسودان (2018). وتطوعت الجزائر وموريتانيا وتونس لتقديم تقاريرها خلال منتدى 2019.

4.2 التوجهات الديموغرافية

حققت بلدان شمال أفريقيا تقدما ملحوظا على مستوى تحسين الظروف المعيشية للسكان، خاصة بفضل الجهود المبذولة لتحسين الوصول إلى الخدمات الصحية والماء والكهرباء والسكن. وقد أدت هذه الاستثمارات في التنمية البشرية إلى انخفاض معدل الوفيات الخام، والزيادة في متوسط العمر المتوقع عند الولادة. إلا أن هذا الإنتقال الديموغرافي لا يتم بنفس المستوى حسب البلدان: الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وتونس هم بصدد إنهاء المرحلة الانتقالية، في حين ما زال النمو الديمغرافي قويا نسبيا في موريتانيا والسودان.

الجدول 6: المؤشرات الديمغرافية

	الزيادة السكانية (٪)	عدد الأطفال لكل امرأة (المتوسط)	معدل الوفيات الخام (عدد الوفيات / 1000)	متوسط العمر المتوقع (عدد سنوات العمر)
الجزائر	1,92	2,93	5,1	74,42
مصر	2,18	3,38	6,2	70,84
ليبيا	0,04	2,53	5,3	71,45
المغرب	1,37	2,56	5,7	73,61
موريتانيا	2,49	4,69	8,1	62,78
السودان	2,21	4,46	7,9	63,08
تونس	1,12	2,16	6,6	74,60

المصادر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: الموجز القطري، المكتب الوطني للإحصائيات، شعبة السكان بالأمم المتحدة: (2015/2013).

4.3 التنمية البشرية

يبين الجدول رقم 7 أن الجزائر تحتل أفضل مرتبة بين بلدان شمال أفريقيا من حيث التنمية البشرية. فهي تتوفر على مؤشر للتنمية البشرية يقدر ب 0.754 مما يضعها في المرتبة 85. تليها تونس، في الصف الخامس والتسعين، مع مؤشر 0.735. ثم تأتي ليبيا بمؤشر 0.706 (في المرتبة 108)، ومصر، في المركز مائة وخمسة عشر مع مؤشر 0.696، يليها المغرب في المرتبة 123 بمؤشر 0.667. وموريتانيا، بمؤشر 0.520، في المرتبة مائة وتسعة وخمسين، والسودان تحتل المرتبة مائة وسبعة وستين في العالم بمؤشر قدره 0.502.

الجدول 7: تطور مؤشر التنمية البشرية

	الرتبة العالمية 2012	الرتبة العالمية 2017	مؤشر التنمية البشرية 2012	مؤشر التنمية البشرية 2017	تطور المؤشر بين 2012 و 2017
الجزائر	93	85	0.713	0.754	5,75%
مصر	112	115	0.662	0.696	5,14%
ليبيا	64	108	0.769	0.706	-8,19%
المغرب	130	123	0.591	0.667	12,86%
موريتانيا	155	159	0.467	0.520	11,35%
السودان	171	167	0.414	0.502	21,2%
تونس	94	95	0.712	0.735	3,23%

مؤشرات التنمية البشرية ومؤشرات 2018. تحديث إحصائي.

يبين الجدول 7 أنه بين 2012 و2017، البلدان التي حققت أفضل تقدم هي: السودان (20.29٪) والمغرب (12.86٪) وموريتانيا (11.35٪). أما البلدان التي شهدت اضطرابات كبيرة منذ 2011 مثل تونس ومصر وليبيا، فقد عرفت تباطؤاً على مستوى التنمية البشرية، مما أدى إلى تدهور ترتيبها العالمي. وقد شهدت ليبيا، التي كانت تحتل أفضل مرتبة في العقد الأول من القرن الحالي، تراجعاً ملحوظاً في التنمية البشرية. وهذا يدل على أن التقدم ليس مسألة خطية ولا مضمونة، وأن الأزمات يمكن أن تقلب التوجهات.

4.4 مؤشر عدم المساواة بين الجنسين

يمثل تقليص اللامساواة بين الجنسين إحدى التحديات الرئيسية في المنطقة الإقليمية. ورغم إحراز تقدم كبير على مستوى تعليم الفتيات والنساء، ما زالت النساء يعانين من عدم المساواة في ما يتعلق بالصحة والتشغيل والمشاركة في مسلسل اتخاذ القرار.

الجدول 8: مؤشر عدم المساواة بين الجنسين

	مؤشر عدم المساواة	الترتيب العالمي
الجزائر	0,442	100
مصر	0,449	101
ليبيا	0,170	38
المغرب	0,482	119
موريتانيا	0,617	147
السودان	0,564	139
تونس	0,298	63

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2018، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

المؤشرات الرئيسية التي تفيد بأن هذا المؤشر يعكس وجود عدم مساواة كبيرة هي: وفيات الأمهات، والمقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية، وأخيرا حصة المرأة وسط السكان النشيطين.

يعكس مؤشر عدم المساواة بين الجنسين الحرمان الذي يعيشه جنس واحد مقارنة مع الجنس الآخر على مستوى الأبعاد الثلاثة التالية:

الصحة الإنجابية، التي يتم تقديرها انطلاقا من معدل وفيات الأمهات ومعدل الخصوبة لدى المراهقات؛

التمكين الذاتي للنساء والمقدر بناء على نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء ومستوى تعليمها في الثانوي والعالي؛

سوق العمل، ويقدر بناء على معدلات مشاركة ونشاط النساء والرجال في سوق العمل.

يتراوح مؤشر عدم المساواة بين 0 (عندما تكون المرأة والرجل على قدم المساواة) و 1 (عندما يتم التعامل مع النساء بشكل أسوأ على مستوى جميع الأبعاد التي يتم قياسها). بالنسبة للمنطقة الإقليمية، تختلف تقديرات هذا المؤشر بشكل كبير من بلد إلى آخر. ويبين الجدول 8 أن ليبيا (الرتبة 38 في العالم)، وتونس (الرتبة 63) هما اللذان يعرفان أقل نسبة من عدم المساواة بين الجنسين، فيما تعرف موريتانيا أكبر نسبة (الرتبة147 عالميا).

4.5 التوجه نحو الفقر

لا يمكن إنكار أن الفقر في شمال أفريقيا تراجع بشكل كبير (انظر الجدول 8). لكنه تمظهراته تختلف باختلاف البلدان وحتى داخل نفس البلد (حسب الجنس أو العمر أو المنطقة). ورغم أن الفقر قد انخفض، خاصة بالنسبة لعدد السكان الذين يعانون من الفقر المدقع، فإن مشكل عدم المساواة أمام هذه الظاهرة ما زال يثير القلق.

الجدول 9: تطور الفقر

	معدل الفقر النسبي	معدل الفقر النسبي
الجزائر	(1995)14,1%	(2011)5,5%
مصر	(1996)37.3%	(2016)27,8%
ليبيا	(2009)1,4%	غير متوفر
المغرب	(2001)15,3	4,8% (2014)
موريتانيا	(2000)51%	(2014)31 %
السودان	(2000)46.5%	(2014)36.1%
تونس	(2000)25,4%	(2015)15,2%

المصادر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: الموجز القطري، المكتب الوطني للإحصائيات، المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تتوفر جميع البلدان الأعضاء على سياسات اجتماعية لمكافحة الفقر، وهي تستند بشكل رئيسي على دعم عام لأسعار المواد الاستهلاكية، وعلى تعويضات اجتماعية، وعلى الولوج المجاني إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة. هذه السياسات، التي تركز على الاستثمار في تنمية رأس المال البشري، والتي ساهمت في تقليص الفقر، والحد من نسبيا من الضغط الاجتماعي صار، تدريجيا، من الصعب الحفاظ عليها ماليا لأنها مكلفة جدا بالنسبة لهذه البلدان، وذلك بدون أن تكون فعالة نظرا لتعميمها على كل الفئات. عادة من يستهلك أكثر، هو من يستفيد أكثر بشكل متناسب. ولهذا، بدأت هذه البلدان في إصلاح آليات وأدوات الدعم والتعويضات الاجتماعية. وصارت تخطط، في نهاية المطاف، لاستبدال النظام الحالي للإعانات المعممة بنظام للاستهداف يسمح بدعم مباشر له شكل تعويضات نقدية، أو أسعار مدعومة للأسر الأكثر احتياجا.

في الجزائر، البيانات الرسمية المتوفرة حول الفقر تعود إلى2011. وتشير تقديرات الفقر النسبي إلى أنه انتقل من 14.1 ٪ في 1995 إلى 5.5 ٪ في 2011 من السكان. أما الفقر المدقع فلا يكاد يذكر (0.4 ٪). لكن التباطؤ الحالي للنمو الاقتصادي، نتيجة انخفاض عائدات النفط، إضافة إلى النقص المستمر في فرص الشغل، وإصلاح نظام الإعانات الاجتماعية المقرر ل 2019 و2020، وضغوط التضخم، كل هذا يثير مخاوف استثنائية بخصوص عدد الأسر التي تعيش في أوضاع هشة، وارتفاع معدل الفقر في البلاد في السنوات القادمة. من المهم أيضا التأكيد على أهمية التفاوتات الجهوية في ما يخص الفقر: ضعف المعدل الوطني يسجل في الصحراء، وثلاثة أضعاف المعدل الوطني تسجل في الهضاب العليا. ووفقًا لتقديرات 2011، فإن نسبة عدم المساواة في الدخل وفقًا لقياس معامل "جيني" بلغت ٪27.7. وفي نفس العام 2011، قدرت النفقات الإجمالية للأسر الجزائرية بـ 4.489.5 مليار دينار. وقد بلغت 3194.1 مليار دينار في المدن أي 71٪ من إجمالي الإنفاق، مقابل 1295.4 مليار دينار فقط في المناطق القروية أي أقل من 30 ٪.

وكان تباطؤ النمو الاقتصادي، نتيجة انخفاض عائدات النفط ابتداء من 2014، قد أثر سلبيا على السياسة الاجتماعية للبلاد، التي تجد صعوبة متزايدة في مواصلة سياسة الدعم العمومي لأسعار المواد الاستهلاكية، ورفع الأجور، والتحويلات الاجتماعية. وحسب قانون مالية 2017، فقد بلغ الدعم والتحويلات الاجتماعية ما يقارب 24 ٪ من الميزانية. وابتداء من 2019، تنوي الحكومة القيام بـ"تكييف تدريجي" للإعانات والتحويلات الاجتماعية "من خلال استهداف محدد" يتطلب التوفر على بيانات محينة بانتظام، حول النفقات الاستهلاكية للمواطنين. وفي 2016، اتخذت الحكومة إجراءات لزيادة سعر البنزين، ومنتجات طاقية أخرى لأول مرة منذ 2005.

في مصر، انخفضت نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر نسبي من 37.3٪ (1996) إلى 27.8٪ (2016)، أي بزيادة ملحوظة منذ 2005 عندما كانت النسبة تصل إلى 16.7٪. ويرجع ذلك أساسا إلى التباطؤ الكبير جدا للنمو الاقتصادي منذ ثورة 2011. وانتشر الفقر أكثر في المناطق الريفية (مثل صعيد مصر)، التي يعيش بها ثلاثة أرباع السكان الفقراء. ويعزى ذلك بشكل كبير، إلى ضعف البنيات التحتية العمومية المناسبة، وإلى عدم كفاية فرص العمل، وانخفاض الاستثمار في رأس المال البشري، فضلاً عن عدم الفعالية النسبية لمنظومة التحويلات الاجتماعية. ومع ذلك، فإن التطوير التدريجي لعدة برامج للدعم مثل "تكافل" و"كرامة" بهدف استهداف الفقراء بشكل أفضل، وكذا البرامج المستهدفة لمناطق جغرافية محددة مثل "التنمية الاقتصادية من أجل نمو مستدام ومدمجة في صعيد مصر"، أو الجهود المبذولة من أجل تطبيق الالتزامات الدستورية لزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم، كل ذلك من شأنه الحد من الفقر في المستقبل.

تتكون سياسة الحماية والمساعدة الاجتماعية في مصر من عدة عناصر مثل الدعم والتحويلات النقدية المباشرة إضافة إلى البرامج المدرة للدخل التي تمكن البلاد من محاربة الفقر وتراجع القوة الشرائية للسكان. وهي سياسة مهمة للغاية بالنسبة للسكان، رغم أنها مكلفة بالنسبة للبلاد لأنها تستحوذ على ما يقارب 25 ٪ من الإنفاق العام وتصل إلى 13 ٪ من الناتج الداخلي الخام. وفي هذا الإطار، دشنت الحكومة المصرية إصلاح منظومة الدعم بهدف تقليص المبلغ الإجمالي الخاص بدعم المنتجات البترولية في 2019 إلى 110 مليار جنيه مصري (6,09 مليار دولا)، مقابل 145 مليار جنيه (8.02 مليار دولار) في 2016.

كانت ليبيا، قبل الحرب الأهلية، قد استطاعت القضاء على الفقر بشكل شبه نهائي (٪1.4 من السكان) وكانت تحتل الرتبة 64 عالميا، والمركز الثاني في القارة الإفريقية من حيث مؤشر التنمية البشرية. لكن سقوط البلاد، منذ 2011، في حرب أهلية وانقسامات سياسية لا تنتهي، والوضع غير المستقر في مجال تدبير عائدات النفط، وهبوط احتياطيات العملة الأجنبية، ونقص الأموال اللازمة للحفاظ على نظام سخي جدا للدعم، والتدمير الكبير للبنى التحتية والخدمات الأساسية، أدى إلى تدهور كبير للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وللظروف المعيشية للسكان. وأدى إلغاء الدعم المباشر للمؤن الغذائية إلى انخفاض نفقات الدعم بنسبة 25.4٪. وتراجعت القوة الشرائية نتيجة ذلك وتآكلت بفعل ارتفاع كبير للتضخم الذي وصل إلى مستوى قياسي بلغ 31.1٪ في الربع الثاني من 2017.

في المغرب، مكنت الجهود المبذولة من تقليص معدل الفقر إلى أقل من 5 ٪ من السكان، أي 1.6 مليون شخص. في 2014، ظهر الفقر منتشرا بالدرجة الأولى في القرى، لأن توزيعه حسب الوسط يبين أن 79.4٪ من الفقراء يعيشون في المناطق القروية. بحيث أن آثار الفقر فيها هي أعلى مقارنة مع المناطق الحضرية، (على التوالي 9.5٪ و 1.6٪). لكن يبين تحليل الفقر حسب المناطق أن هناك تفاوتات جغرافية مهمة. وتأتي جهة درعة تافيلالت، بمعدل للفقر بنسبة 14.6٪، على رأس قائمة المناطق الأكثر فقرا، مقابل 2٪ فقط في جهة الدار البيضاء- سطات. وتضم ست جهات من مجموع 16 جهة في البلاد، نسبة 74٪ من إجمالي السكان الفقراء.

[1] نتائج المسح الوطني لعام 2011 لنفقات المستهلك ومستوى المعيشة للأسر.

في المغرب أيضا، يشكل نظام الدعم (للمواد الغذائية والمنتجات النفطية)، رغم حمايته للقدرة الشرائية للسكان، عبئا ثقيلا جدا على الدولة. حيث بلغت نفقات هذا الدعم 53 مليار درهم في 2012، أي 18٪ من إجمالي النفقات العمومية، وهو ما دفع الحكومة في 2013، إلى الشروع في مسار إصلاح صندوق المقاصة، الهيئة المسؤولة عن تدبير وتوزيع الدعم. وأدى هذا الإصلاح في 2015 إلى إلغاء الدعم عن المنتجات النفطية التي أصبح السوق هو من يحدد أسعارها. لكن الحكومة تواصل دعم غاز البوتان والسكر للاستهلاك المنزلي. وما زالت الميزانية المخصصة لهذه المنتجات ثقيلة، بحيث تقارب 15 مليار درهم في 2017، أي 7٪ من إجمالي النفقات العمومية.

في موريتانيا، انخفض معدل الفقر أيضا من 51٪ في 2000 إلى 42٪ في 2008، ثم إلى 31٪ في 2014. هذا الانخفاض، الذي تسارع ما بين 2008 و 2014، صاحبه لأول مرة تراجع لعدد الفقراء الذين انتقلوا من 1.4 مليون إلى أقل من 1.1 مليون خلال نفس الفترة. كما تقلص الفقر المدقع، في الوقت نفسه، من 29.2٪ في 2000 إلى٪ 25.9 في 2008 ، ثم إلى 16.6٪ في 2014. هذه الأرقام الإيجابية تخفي، في المقابل، فوارق مكانية هامة: 49٪ من الفقر في منطقتي "تاغانت" و"غيديماغا"، مقابل ٪14 في نواكشوط ونواذيبو، كما تشكف عن فوارق اجتماعية واقتصادية: 59.6٪ من الفلاحين، و41.8٪ من مربي الماشية. من جهة أخرى، وحسب بيانات الدراسة الاستقصائية الدائمة حول الظروف المعيشية للأسر في 2014 فإن تطور عدم المساواة وسط الفقراء، يبين أن عمقها قد انخفض من 17٪ في 2000 إلى 14.5 في المائة في 2008، ثم إلى 9،4٪ في 2014. لقد تطورت حدة الفقر بشكل ثابت، حيث استقرت في 6.9٪ بين عامي 2004 و2008، و 4.1٪ في 2014.

وشهد نظام الحماية الاجتماعية في السنوات الخمس الماضية تطورا مؤسساتيا إيجابيا من خلال اعتماد الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في 2013، ثم تفعيلها، خاصة، عبر إجراءات من قبيل وضع برنامج EMEL، الذي يتضمن جانبين هما: مكافحة الفقر عبر إنقاذ الماشية، ومن جهة أخرى ضمان توفر المنتوجات الأساسية للسكان المحتاجين، مما ساعد على التخفيف من الانعكاسات على الحالة الغذائية والصحية للأطفال. هناك أيضا برنامج المقاصف المدرسية، وإنشاء صناديق (للتحويلات النقدية) لرعاية ودعم المرضى المعوزين الذين يعانون من أمراض مزمنة. ورغم ذلك، ما زالت هذه الجهود مشتتة ومتفرقة وتواجه العديد من المعيقات، وخاصة التغطية الضعيفة نسبيا، وقلة التنسيق وعدم فعاليته، وعدم التوازن بين العرض والطلب على الخدمات الاجتماعية، ونقص الموارد المالية والقدرات التقنية.

في السودان، تحسنت وضعية الفقر بشكل ملحوظ، حيث انتقلت من معدل وطني يبلغ 46.5٪ في 2000 إلى 36.1٪[2] في 2014. وما زال ربع السكان (25.2٪) يعيشون في حالة فقر مدقع. كما أن التفاوتات بين المناطق، مثلا بين العاصمة الخرطوم (التي يعتبر ربع سكانها من الفقراء) وشمال دارفور (ثلث السكان فيها من الفقراء) تعكس مشكلة حقيقية في توزيع فوائد النمو والموارد النفطية. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن منطقتين "كوردوفان" و "دارفور" اللتان تمثلان 34٪ من السكان، هما المنطقتان الأكثر فقرا في البلاد، ولهما الأولوية من حيث تدخلات الحكومة. ولمساعدة الأسر الأكثر فقرا، وضعت الحكومة السودانية عددا من الآليات مثل "برنامج التحويلات النقدية المباشرة لأفقر الأسر"، و" الصندوق الوطني للتأمين الصحي" الذي يتولى صحة الأسر الفقيرة التي لا تستطيع دفع اشتراكها في النظام؛ ومنحة لدعم الطلاب المنحدرين من أسر فقيرة لمساعدتهم على متابعة التعليم الجامعي؛ وصندوق تمكين المرأة القروية الذي يشرف على برنامج للقروض الصغرى وتقوية قدرات النساء في المناطق الريفية المحرومة. ومع ذلك، فإن عددًا من الإجراءات الحكومية، مثل التخفيض الكبير لدعم المنتجات النفطية، والزيادة التدريجية في أسعار الكهرباء، كان لها تأثير سلبي على القدرة الشرائية للسكان. وفي 2016، ومنذ الإعلان عن الإلغاء الجزئي للإعانات، ارتفعت أسعار الديزل، والبنزين، وغاز الطهي، على التوالي بنسب: 65٪، 68٪ و 67٪، مما تسبب في حدوث اضطرابات اجتماعية في البلاد.

في تونس، يشير الإحصاء الأخير للنفقات والاستهلاك المنزلي في 2015 إلى أن معدل الفقر الوطني بلغ 15.2 ٪ ، أي بمعدل 10.1 ٪ في الدوائر البلدية (المدن)، وبمعدل 26 ٪ في المناطق القروية. ويمس الفقر المدقع ما يقارب 3 ٪ من السكان مع وجود اختلاف واضح بين المناطق الحضرية (1.2 ٪) والقروية (6.6 ٪). وتشكل عدم المساواة بين المناطق الغنية، وهي غالبا حضرية تتركز فيها الأنشطة الاقتصادية، وبين المناطق الفقيرة، وهي هامشية وقروية بشكل عام، مشكلة كبيرة تقوض التقدم الاجتماعي في تونس.

الأداة الرئيسية للحفاظ على مستوى عيش السكان هو برنامج الدعم الذي يشمل ثلاث أدوات رئيسية تثقل كاهل نفقات الدولة: (1) الصندوق العام للتعويض الذي يقدم منحا لدعم المواد الغذائية الأساسية مثل القمح والزيت والحليب. (2) الإعانة الخاصة بالطاقة التي تغطي مختلف أصناف المحروقات والكهرباء[3] ؛ (3) الإعانة الخاصة بالنقل، ولا سيما ما يتعلق

[2] الإحصاء الخاص بميزانية الاستهلاك المنزلي 2014.

[3] منذ 2016، وضعت الدولة آلية للضبط التلقائي كل 3 أشهر للأسعار الوطنية مقارنة مع أسعار الوقود الدولية، حتى تعكس الأسعار في محطات البيع تقلبات الأسعار الدولية.

بتحمل الدولة تكاليف النقل بين مواقع الإنتاج في المناطق المعزولة والموانئ. وتقدر نفقات الدعم في 2017 بنحو 3.5 مليار دينار، تذهب 1.5 مليار منها لدعم المواد الأساسية، و1.55 مليار دولار للوقود، و450 مليون للنقل.

4.6 توجهات التشغيل

فيما يخص التشغيل، ما زال معدل البطالة في المنطقة الإقليمية مرتفعًا بحيث وصل إلى 12.5٪ في 2017 (الرسم البياني 3). ويعرف خلق فرص العمل دينامية نسبية، بمتوسط نمو بلغ 2.6 ٪ خلال الفترة 1990 - 2015، لكن النمو السكاني بقي في مستوى مرتفع يقدر ب 2.47 ٪ خلال نفس الفترة.

الرسم البياني 12: معدل البطالة (النسبة المئوية)

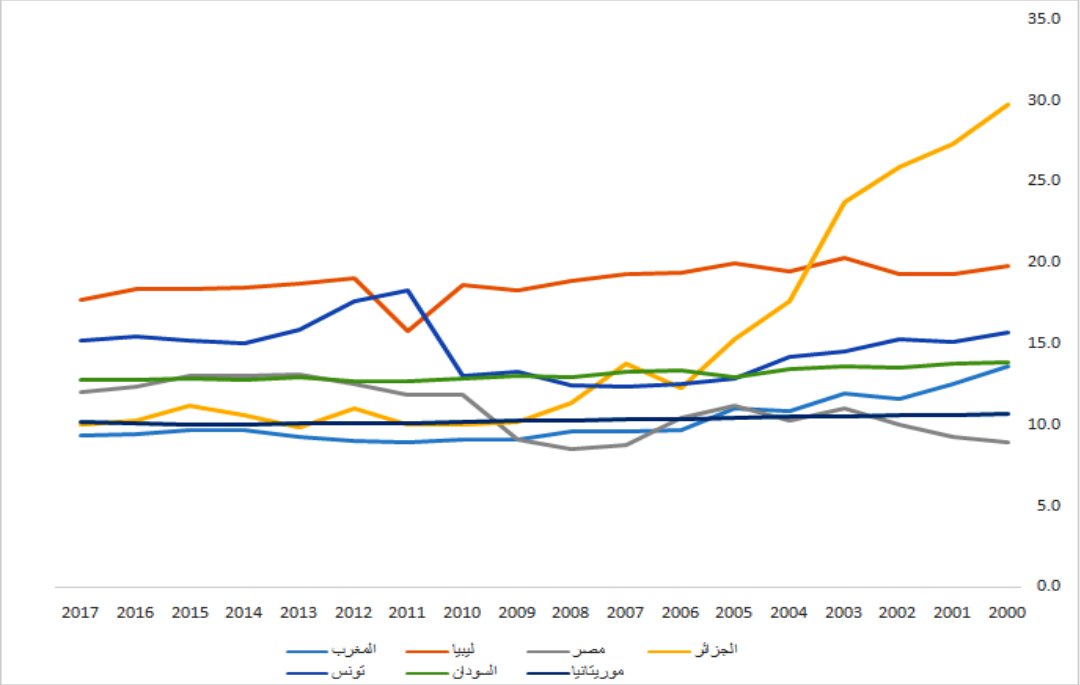

المصدر: منظمة العمل الدولية.

تعتبر إشكالية التشغيل ذات أهمية قصوى في بلدان شمال أفريقيا. ويظل معدل البطالة بين الشباب والنساء، بالخصوص، مسألة محورية في السياسات التنموية لبلدان المنطقة الإقليمية.

في الجزائر، ارتفع معدل البطالة من 10.5 ٪ في شتنبر 2016 إلى 12.3 ٪ في أبريل 2017. أي ب 1.8 نقطة. وتخفي هذه البيانات اختلافات كبيرة حسب الفئات السكانية. بحيث بلغ معدل البطالة وسط الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و24 سنة حوالي 29 ٪. وحسب أرقام أبريل 2017، كان المعدل في أوساط الشباب غير المؤهلين 10 ٪، وكان 14.8 ٪ في أوساط الحاصلين على دبلوم في التكوين المهني، و17.6 ٪ ضمن الحاصلين على دبلوم دراسات جامعية. ويقل معدل البطالة بالنسبة للأقل تعليما، ويزداد حسب مستوى التعليم، حيث يصل إلى 15.4 ٪ بالنسبة لمن لهم تعليم عال. ويبدو أن هناك أربعة عوامل تحدد ملامح العاطلين عن العمل في الجزائر: الشباب، الإناث، خريجي الجامعات، وشباب المدن. أدخلت بعض الإصلاحات لتحسين جودة نظام التعليم، ولكنها لم تترك بعد أثرها على مستوى تحسين إمكانية تشغيل الطلاب خريجي نظام التعليم.

تراهن الدولة الجزائرية على النموذج الجديد للنمو الاقتصادي (2016-2030) لتطوير فرص التشغيل، خاصة بالنسبة للشباب، من خلال تنويع اقتصاد البلاد للتقليل من الاعتماد على النفط. ويهدف هذا النموذج الجديد، الذي تمتد مرحلته الأولى من 2016 - 2019، إلى تقوية عدة قطاعات صناعية، والشروع في إنعاش الصناعات وتكاملها. كما تهدف البلاد إلى تطوير الاستثمار الخاص حتى يحل محل الاستثمار العام.

في مصر، يعتبر معدل البطالة مرتفعا من الناحية الهيكلية، ولكنه صار ينخفض انخفاضا طفيفًا منذ 2016. وقد ارتفع من 12.4٪ في الربع الأخير من 2016 إلى 12.0٪ في الربع الثاني من 2017، حيث بلغ 9.9٪ في الربع الثاني من 2018. ويصل معدل

البطالة في المناطق الحضرية إلى 11.9 ٪ من إجمالي القوى النشيطة في هذه المناطق في الربع الثاني من 2018، مقارنة مع 13.6 ٪ في الربع الثاني من 2017. وبموازاة ذلك، يصل معدل البطالة في المناطق القروية إلى 8.5٪ من إجمالي القوى النشيطة في هذه المناطق، مقارنة مع 10.7٪ في الربع الثاني من 2017.

ما زالت بطالة الشباب مصدر قلق كبير للحكومة. وقد ارتفعت بنسبة 50 ٪ في العقد الماضي، حيث انتقلت من 28 ٪ في الفترة 2000-2002، إلى 42 ٪ في 2012-2014، ويرجع ذلك بالخصوص، إلى ضعف الآفاق الاقتصادية. لقد تم تحقيق تقدم مهم على مستوى زيادة معدل التمدرس، بما فيه تمدرس الفتيات، ولكن معدل البطالة يبقى أعلى مع تزايد مستوى التعليم. وهو ما قد يكون انعكاسا لعدم انسجام حاجيات المقاولات مع نظام التعليم والتكوين (بما فيه التعليم التقني والمهني).

في ليبيا أدى الوضع الأمني الهش والانقسامات السياسية إلى تدهور كبير للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. وما زالت البطالة تمثل تحديًا كبيرًا للاقتصاد الليبي الذي يعتمد بشكل كبير على النفط. كما أن انتعاش الاقتصاد بعد الثورة قد اعتمد بشكل رئيسي على نمو قطاع الطاقة الذي له مردودية رأسمالية مهمة، ولم يلب حاجيات التشغيل، مع معدل بطالة يقدر ب 15 ٪ (50 ٪ وسط الشباب). وقد حال الوضع السياسي والأمني المتقلب في 2013 دون ظهور إطار جديد للنمو والتنمية، يمكن أن يستهدف تنويع الاقتصاد، ويخلق وظائف منتجة، وخطة تنموية دامجة. رسميا لم يتم تحديث الإحصائيات منذ الثورة، ولم يتم إجراء اي إحصاء حول التشغيل في البلاد.

في المغرب، انتقل معدل البطالة بين الربع الثاني من 2017 والفترة نفسها من 2018، من 9.3 ٪ إلى 9.1 ٪ على المستوى الوطني. ومن 14٪ إلى 13.7٪ في المناطق الحضرية، ومن 3.2٪ إلى 3٪ في المناطق القروية. وكان أكبر انخفاض في معدل البطالة في أوساط الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و24 عاما (- 0.5 نقطة)، والحاصلين على دبلوم (- 0.4 نقطة). في المقابل، كانت أكبر الزيادات كانت في أوساط البالغين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 25 و34 (+0.3 نقطة)، وشبان المدن الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 24 سنة (+ 0.2 نقطة). ومن جهة أخرى بلغ عدد السكان العاطلين جزئيا، 1،064،000. حيث انخفضت هذه النسبة بمقدار 0.3 نقطة مقارنة مع الربع الثاني من 2017، لتنتقل من 9.9٪ إلى 9.6٪ على المستوى الوطني. وانتقلت من 9.1٪ إلى 8.7٪ في المناطق الحضرية ومن 10.8٪ إلى 10.6٪ في المناطق القروية. وقد طوّرت البلاد استراتيجية وطنية للتشغيل للفترة 2015 - 2025 تعتمد على مقاربة جديدة لسياسة التشغيل تهدف إلى تجاوز سياسات التشغيل النشيطة التقليدية. ويتعلق الأمر بوضع التشغيل في مركز عمل الحكومة، مع مقاربة أفقية تدمج بالخصوص، الأبعاد الاقتصادية والمالية والميزانياتية والمؤسساتية، مع مراعاة جميع مظاهر العجز في التشغيل والفئات السكانية التي تعاني من هذا العجز. كما وضعت الحكومة برامج تشغيل تستهدف الشباب مثل: دعم خلق المقاولات (برنامج مقاولتي)، والمساعدة في مجال التكوين المهني، وأول عقد عمل (برنامج إدماج) وبرنامج تأهيل (التكوين بالتعاقد).

في موريتانيا، آخر الأرقام الرسمية حول البطالة تعود إلى الدراسة الاستقصائية الدائمة حول الظروف المعيشية للأسر في 2014. على المستوى الوطني، قدرت نسبة البطالة بـ 12.85٪، و 10.1٪ في 2012. وهي في الأساس ظاهرة حضرية (17.2 ٪) أكثر منها قروية (6.9 ٪). وما تزال نسبة بطالة الإناث (19.28٪) أعلى من بطالة الرجال (9.92٪). في المناطق الحضرية، يبلغ معدل البطالة بين النساء في المناطق الحضرية نسبة 24.76 ٪، وهو أعلى من معدل الرجال (13.7 ٪). وفي المناطق القروية، الوضع مماثل حيث أن معدل بطالة الإناث يقدر بنسبة 11.72 في المائة مقابل 4.65 في المائة للرجال. ومن حيث العمر، تمس البطالة عددا أكبر من الشباب (14-34 سنة) بمعدل يقدر ب 21.01٪ في 2014، مقابل 3.44٪ للأشخاص ما بين 35 و 64 سنة. وتتفاقم بطالة الشباب في المناطق الحضرية أكثر بمعدل 27.43٪ مقابل 11.32٪ في المناطق القروية. وعلى مستوى الجهات، فإن بطالة الشباب هي أكثر وضوحاً في المراكز الحضرية الكبيرة مثل نواذيبو (34.64٪)، ونواكشوط (31.62٪). وتعتبر بطالة الشابات (24.6 ٪) أعلى من نسبة الشبان (19.5 ٪). وتخفي هذه البطالة المعتدلة نسبياً، نسب عالية من البطالة الجزئية والهشاشة. وتمس هشاشة التشغيل 54.62٪ في 2014 مقابل 54.1٪ في 2012، وتؤثر، بشكل مفارق، على المناطق الحضرية (51.58٪) أكثر من المناطق القروية (48.42٪).

ما زالت البطالة تشكل تحديا رئيسيا رغم خلق بعض الفرص في السنوات الأخيرة في قطاع المعادن والإدارات العمومية. وتطرح إشكالية البطالة على مستوى المؤهلات والتكوين وتنظيم سوق العمل وتقييم إمكانيات القطاعات الرئيسية التي تخلق فرص العمل، وتدعم التشغيل الذاتي. ويهدف وضع استراتيجية وطنية لنمو قوي ورخاء مشترك (SCAPP) خلال الفترة 2016-2030 إلى مواجهة كل هذه التحديات، وخلق أكثر من 120،000 فرصة عمل في 2016-2020، وتقليص البطالة إلى أقل من 10٪ بحلول 2030.

بالنسبة للسودان، لا توجد بيانات حديثة حول سوق العمل. إلا أن تقديرات صندوق النقد الدولي تشير إلى أن معدل البطالة يبلغ حوالي 19.6 في المائة في 2017، وهو يقدر ب 22.4 بالنسبة للشبان من 15 إلى 24 سنة. وتبين نسبة المشاركة في سوق العمل فرقًا كبيرًا بين الرجال (79٪) والنساء (20٪). ويبين توزيع السكان العاملين حسب قطاعات النشاط أن 44.6٪ يشتغلون في القطاع الفلاحي (39.8٪ من الرجال مقابل 60.7٪ من النساء)، و15.32٪ في القطاع الصناعي (15،7 من الرجال و3.8٪ فقط من النساء)، و40.1٪ في قطاع الخدمات (44.5٪ من الرجال و 35.5٪ من النساء). وتشير التقديرات أيضًا إلى أن الحصول على شغل لا يعني تلقائيًا أن الشخص خرج من حالة الفقر. ففي الواقع، 30٪ من العاملين في السودان يعيشون في أسر تعتبر، رغم دخلها من الشغل، أسرا فقيرة. وتواجه الإدارة العمومية في مجال التشغيل في السودان تحديات كبيرة تتعلق بقدرتها على دعم وإنعاش سياسة تشغيل نشطة. وهي قلة نجاعة ناتجة عن حالات قصور هيكلية ووظيفية على حد سواء.

في تونس، يبقى معدل البطالة مرتفعًا من الناحية البنيوية. ووفقا للبيانات التي نشرها المعهد الوطني للإحصاء بلغت نسبة البطالة 15.4٪ في الربع الثاني من 2018، وهو نفس المعدل المسجل في الربع الأول من العام نفسه. وتشير الأرقام إلى وجود تباينات كبيرة حسب العمر والجنس. بحيث أن معدل البطالة مرتفع وسط الشباب (24-16) في نفس الفترة إلى ما يقارب 35 ٪. ويمس أكثر من واحد من ثلاثة شبان نشطين. كما يمس ضعف عدد النساء (22.7 ٪) مقارنة مع الرجال (12.5 ٪). وقد استثمرت تونس الكثير في مجال التعليم. ورغم ذلك، تعد كفاءات اليد العاملة مصدر قلق كبير في بلد يتوفر على أعلى مستويات التعليم الثانوي في المنطقة.

وتعول الحكومة التونسية على خطة تنموية خماسية 2016-2020 تتضمن، بالخصوص، جملة من الإصلاحات، والحد بشكل محسوس من معدل البطالة من 15.2٪ إلى 11٪. وتقوم هذه الخطة على تطوير خمسة مجالات ذات أولوية مثل الحكامة، والإصلاح الإداري، ومكافحة الفساد، والانتقال من اقتصاد منخفض التكلفة إلى ملتقى ومحور اقتصادي، والتنمية البشرية، والادماج الاجتماعي، وتحقيق الطموحات الجهوية، والاقتصاد الأخضر. وتعتمد الخطة أيضا على مشاريع هيكلية كبرى تغطي جميع الجهات، خاصة داخل البلاد وتمس جميع المجالات بما في ذلك البنية الطرقية، والموانئ، والنقل السككي السريع، والمناطق الصناعية، والمطارات، والسدود، والصرف الصحي في المدن.

4.7 الصحة

تطور وفيات الرضع والصغار

المجال الآخر الذي بذلت فيه جميع البلدان جهودا كبيرة هو قطاع الصحة، مما أدى إلى تراجع عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة. ويبين الجدول 10 أن هذه النتائج تتباين حسب كل بلد، وهو تراجع أكثر وضوحا في بلدان مثل المغرب (27 في 1000)، الجزائر (25 في 1000)، مصر (23 في 1000) ليبيا (15 حالة وفاة لكل 1،000) وتونس (14 حالة وفاة لكل 1000). وما زال الوضع مقلقاً في موريتانيا (81 حالة وفاة لكل 1000 ولادة) وفي السودان (65 حالة وفاة لكل 1000 ولادة).

الجدول 10: عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 مولود.

	1990	2016
الجزائر	49	25
مصر	86	23
ليبيا	43	15
المغرب	80	27
موريتانيا	117	81
السودان	131	65
تونس	57	14

المصدر: تقرير اليونيسيف 2017 حول حالة الأطفال في العالم.

تطور وفيات الأمهات

تبقى صحة الأم والصحة الإنجابية، رغم الاستثمارات الكبيرة في هذا المجال، مثيرة للقلق. ويبين الجدول 11 أن معدلات الوفيات النفاسية ما زالت مرتفعة بشكل غير عادي بالنسبة لجميع البلدان.

الجدول 11: عدد الوفيات لكل مائة ألف مولود حي

	1995/2000	2010/2015
الجزائر	117,1	60,3
مصر	63,0	45
ليبيا	43	15
المغرب	47	27,6
موريتانيا	116	118
السودان	700	216
تونس	130	44,8

المصدر: تقارير التقييم القطري حول الأهداف الإنمائية للألفية، البيانات القطرية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بيانات المكاتب الوطنية للإحصائيات.

4.8 التعليم

التعليم هو أحد القطاعات ذات الأولوية التي حققت فيها جميع بلدان المنطقة الإقليمية تقدمًا مهما، خاصة فيما يتعلق بتمدرس الأطفال. وحققت العديد من البلدان تعميم التعليم الابتدائي بمعدل إجمالي للتمدرس (الجدول 12) للأطفال في سن السادسة يتجاوز 100٪. هذا المعدل هو 113.6٪ للجزائر، و101.1٪ لمصر؛ و 109.3٪ لليبيا، و110.2٪ للمغرب، و 114.7٪ لتونس. كما بذلت موريتانيا والسودان جهودًا كبيرة لتحسين معدل التمدرس الإجمالي للأطفال بين 1990 و 2015 ، وانتقل على التوالي من 49٪ إلى 93.8٪ ومن 59٪ إلى 73.5٪.

الجدول 12: نسبة التمدرس الإجمالية حسب البلد في الفترة ما بين 1990 و 2015

	1990	2015
الجزائر	92	115,7
مصر	89,1	103,6
ليبيا	108,8	109,3
المغرب	67,2	109,3
موريتانيا	48,8	93,8
السودان	59,7	73,5
تونس	114,2	114,3

المصدر: البيانات القطرية للبنك الدولي.

تجدر الإشارة أيضاً إلى أن معدلات التمدرس تتحسن في التعليم الثانوي والعالي وأن التفاوت بين الجنسين قد اختفى تقريباً في الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وتونس. وبالنسبة لبعض التخصصات، تجاوزت نسبة البنات نسبة الفتيان. هذا التحسن في نسب التمدرس والتفاوت بين الجنسين يلاحظ أيضا في موريتانيا والسودان.

إلا أن هذا النجاح على مستوى زيادة نسبة التمدرس يخفي مشكلة جودة التدريس وملائمته لمتطلبات سوق العمل. على مدى عقود، أعطى النظام التعليمي في بلدان شمال أفريقيا الأولوية لمقاربة كمية أكثر منها نوعية. والحقيقة هي أن الشبان، رغم حصولهم على دراسات جامعية متقدمة، فإنهم يكونون أكثر عرضة للبطالة، مما يطرح مشكلة توظيفهم بسبب عدم ملائمة التكوين الجامعي لحاجيات سوق العمل.

واعتمادا على هذا التشخيص، شرعت جميع البلدان في إصلاح نظامها التعليمي من أجل جعل التعليم أقرب إلى المجال الاقتصادي. وتهدف هذه الإصلاحات كلها إلى تحسين جودة التكوين لتلبية حاجيات سوق العمل بشكل أفضل من خلال توفير موارد بشرية بمستوى أفضل وقادرة على الابتكار والإبداع.

وهكذا تم إصلاح الجامعات الجزائرية على غرار النظم الأوروبية والأمريكية: تخصيص 3 سنوات للإجازة وسنتين للماستر. وقد شكلت العديد من الإصلاحات الإطار الحالي للمؤسسة الجامعية. وأعطى المشروع الكبير، الذي بدأ في 2004 والمعروف باسم "إصلاح"LMD الأولوية لوضع نظام للتعليم والتكوين يستجيب للمتطلبات الدولية على مستوى المهارات والكفاءات. وشكلت خطة الحكومة للفترة 2014-2018 قاعدة حديثة لإصلاح نظام التعليم والتكوين، مما أدى إلى زيادة فرص ولوج وحدات التكوين وتحسين مستواها. وتوجد حاليا أكثر من 1400 مركز للتكوين يقدم أكثر من 400 دورة ترمي إلى توسيع نطاق الكفاءات لتلبية حاجيات سوق العمل. وفي إطار خطة 2010-2014، تم تخصيص 178 مليار دينار (1.9 مليار دولار أمريكي) للتكوين المهني، وتحديث البنيات التحتية، وبناء معاهد جديدة.

وفي مصر، تتضمن استراتيجية التنمية المستدامة المسماة رؤية 2030، حوالي 12 محورا من بينها التعليم مع إصلاحات معمقة للقطاع على مستوى البرامج الدراسية والتكوين، ومناهج التدريس، وفي نظام التعليم العالي. ولا تستجيب البرامج الجامعية الحالية لمتطلبات إعداد الشباب المصري بشكل كافٍ لوظائف مجدية، ولا تلبي حاجيات الاقتصاد وسوق الشغل المتغيرة بسرعة. وتشمل أهداف رؤية 2030 بالأساس ما يلي:

- تخفيض نسبة الأمية إلى الصفر،
- حلول مصر ضمن الثلاثين بلدا في العالم التي لها أحسن مؤشر لجودة التعليم الأساسي ؛
- تحقيق نسبة صافية تفوق 80٪ لتمدرس الأطفال ما بين 4 و 6 سنوات،
- حلول عشر جامعات مصرية على الاقل ضمن أفضل 500 جامعة في العالم.
- حلول الجامعات المصرية ضمن أفضل 20 مؤسسة للتعليم العالي تنشر دراسات في الدوريات الدولية.
- حلول مصر ضمن البلدان العشرة الأوائل في الدراسات الرياضية والعلمية.

وفي ليبيا، تم تكليف وزارات التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي بإعداد وتنفيذ الخطط الاستراتيجية الرامية إلى تحقيق أهداف فورية أو قصيرة الأجل، وهي:

- صيانة المدارس التي تضررت خلال انتفاضة 2011 والحرب الأهلية التي لحقتها؛
- توفير السكن لأطفال الأسر المشردة داخل المدارس الموجودة في مناطق إقامتهم الأصلية؛
- مراجعة المناهج الدراسية خاصة التاريخ والتربية المدنية واللغة العربية.
- وضع سياسات تربوية جديدة وخطط قطاعية للتكوين المهني؛
- إقامة إطار تنظيمي للتعليم الخاص، وإدخال التعلم عبر الأنترنيبت، وتكوين المعلمين، وتطوير القدرات المؤسساتية.

وفي المغرب، من بين الأهداف التي حددتها الحكومة والتي تشكل المحاور الرئيسية لخطة إصلاح التعليم في الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، ينبغي تسجيل ما يلي: تحسين جودة البنى التحتية التعليمية التي تخلق بيئة مناسبة لعملية التعلم، وتعزيز القدرات البيداغوجية للمدرسين من خلال وضع برامج للتكوين (الأولي والمستمر) مما يسمح للمدرسين باكتساب المزيد من الخبرة والموارد للتدريس.

من جهة أخرى، تعتبر الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2021 واحدة من بين التدابير 23 ذات الأولوية لإصلاح نظام التربية والتكوين. وقد تم وضعها بشكل يسمح بمشاركة جميع الأطراف المعنية والفاعلين العموميين والخواص. هدفها هو توفير تكوين وتأهيل يستجيب لمتطلبات سوق العمل، لفائدة حوالي 10 ملايين مواطن بين 2015 و 2021 بميزانية إجمالية تبلغ 66 مليار درهم.

ووضعت موريتانيا، تحضيراً لاستراتيجية النمو السريع والرفاه المشترك للفترة 2016-2030، خطتها الثانية لإصلاح قطاع التعليم للفترة 2011-2020، وحددت الأهداف التالية الرامية إلى معالجة التحديات التي يواجهها القطاع، وتحقيق مستوى أعلى من التنسيق بين التعليم والتأهيل لسوق الشغل:

- تطوير وصول الفئات المحرومة في المناطق الحضرية والقروية إلى التعليم ما قبل المدرسي العام والأهلي؛
- تشجيع تعليم الأطفال غير المتمدرسين، وتشجيع استبقاء أطفال المدارس من أجل إكمال مرحلة التعليم الابتدائي بحلول 2020؛
- التقدم نحو استكمال التعليم الثانوي الشامل، والحد من الفوارق المرتبطة بالجنس وبالظروف الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية؛
- تنظيم عدد الطلاب والأستاذة في التعليم الثانوي من أجل تحسين توافق نتائج نظام التعليم مع حاجيات سوق الشغل؛
- تطوير تكوين تقني ومهني ينسجم مع الطلب الاجتماعي، وحاجيات القطاعات المهيكلة وغير المهيكلة للاقتصاد؛
- وضع نظام يسمح بتطوير متوازن للبحث العلمي؛
- محاربة الأمية من خلال برامج لمحو الأمية الوظيفية وما بعد محو الأمية؛
- وضع وتنفيذ استراتيجية جديدة لتدبير الموارد البشرية والمادية من أجل توزيع منصف لفرص التعليم، ولتحويل فعال للمدخلات إلى نتائج؛
- تقوية التدبير في هذا القطاع من خلال مواصلة عملية اللامركزية، وإشراك جميع الأطراف المعنية، وتطوير أدوات التدبير.

في السودان، حددت خطة التنمية الثالثة (2017-2020) عدة أهداف رئيسية لإصلاح التربية الوطنية، وهي:

- تحسين وتوسيع البنيات التحتية لنظام التربية، وخاصة في المناطق القروية؛
- تحسين نوعية نظام التعليم مع التركيز على تكوين المعلمين، وتعزيز التعليم العلمي والتقني وتطوير المناهج؛
- تكامل أفضل بين التكوين التقني وحاجيات سوق العمل؛
- تحسين ترتيب الجامعات السودانية في التصنيفات العالمية.

إن تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية يتطلب تحولا هيكليا أسرع وزيادة في إنتاجية العمل. في القسم التالي، سندرس العراقيل التي تحول دون ذلك.

5 الموضوع: الموارد المرصودة والاختلالات والتحول الهيكلي في شمال أفريقيا

إن فهم سبب عدم تحقيق اقتصاديات شمال أفريقيا لنمو ديناميكي يسمح بخلق فرص عمل كافية يعد مسألة مركزية. فالبطالة في المنطقة ما تزال عالية نسبيا، حيث أنها بلغت 12٪ في 2016. وإضافة إلى ذلك، تتميز المنطقة بمعدل بطالة مرتفع للشباب (25.4٪ في 2014) والنساء (17.1٪ في 2013) فضلا عن انخفاض معدل النشاط (47.5 ٪ في 2015 ، مقابل 62.8 ٪ في بقية العالم). وما يُطلق عليه "النمو بدون وظائف" يعتبر إشكالية أساسية في شمال أفريقيا.

يمكن أن يتأثر مسلسل النمو الاقتصادي بتوزيع الموارد على القطاعات، مع زيادة في الإنتاجية تأتي من إعادة تخصيص موارد أقل القطاعات إنتاجية إلى أكثر القطاعات إنتاجية. وتسمى إعادة التخصيص هذه بالتحويل الهيكلي أو التغيير الهيكلي. ويعد التخصيص الفعال للموارد داخل القطاعات أمراً حاسماً للنمو ولخلق فرص العمل في شمال أفريقيا. وقد تبين أن المنطقة الإقليمية تعاني من اختلالات كبيرة أصلية تؤدي إلى سوء تخصيص للموارد داخل الاقتصاد.

ضعف تخصيص الموارد سبب مهم لنمو ضعيف للإنتاجية

الجانب الأول الذي ينبغي التأكيد عليه هو أن عدداً من بلدان شمال أفريقيا شهد نمواً ديناميكيًا، مع تسجيل نمو قوي لفرص الشغل، ولنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، وتحسنا ملحوظا لظروف العيش خلال العشرية الماضية. وتشكل ليبيا في هذا الإطار استثناء كبير لأنها عرفت حربا أهلية خلال العقد الماضي. أما تونس، على سبيل المثال، فزادت من نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بنسبة 2.87 في المائة في المتوسط خلال عقد من الزمن. ورفع المغرب، بين 2007 و 2017 ، من المؤشر الوطني للتنمية البشرية بنسبة 12٪ ، بحيث بلغ 0.667 في 2017 ، وكذلك الشأن في السودان التي ارتفع فيها مؤشر التنمية البشرية بنسبة 11٪ خلال نفس الفترة ليصل إلى 0.502.

ورغم أن التشغيل يتزايد على ما يبدو في المتوسط ليعوض نمو الساكنة النشيطة (بمتوسط زيادة 2.6 ٪ و 2.47 ٪ على التوالي خلال الفترة 1990-2015)، فإن التوجه العام لنمو العمالة هو الإنكماش في السنوات الاخيرة. من ناحية أخرى، ما زال نمو إنتاجية العمل غير كاف. فإنتاجية العمل في الجزائر وليبيا كانت سلبية، وبلغت في كلا البلدين أعلى بقليل من - 1.24٪ و - 9.05٪ على التوالي. وهذا يتناقض بشكل تام مع نمو ب 6.2 ٪، 5.4 ٪ و 5.4 ٪ على التوالي في مصر والمغرب وتونس. وتعرف بلدان خارج هذه المنطقة، مثل تركيا والهند، معدلات نمو في الإنتاجية تبلغ 7.9٪ و 16.8٪، في المتوسط ، خلال الفترة نفسها.

كيف يمكن تحسين نمو الإنتاجية؟ لفهم ذلك يمكن تفكيك نمو إنتاجية العمل إلى مكون يسمى "داخل القطاع" ومكون "مشترك بين القطاعات". ويعكس مكون "داخل القطاع" تغيرا (زيادة أو نقصان) في الإنتاجية الناتجة عن إعادة تخصيص العمل بين المقاولات في نفس القطاع. وينتج مكون "بين القطاعات" عن إعادة تخصيص العمل بين القطاعات (بين شركات من قطاعات مختلفة).

نمو الإنتاجية داخل القطاعات في شمال أفريقيا يبقى مرتفعا نسبياً (يبلغ متوسطه حوالي 2.1٪) لكنه يظل متخلفا مقارنة مع مناطق أخرى. في الهند وتركيا، مثلا، يبلغ نمو الإنتاجية "داخل القطاع" حوالي 15 ٪ و11 ٪ على التوالي.

وهذا يعني أن سوء تخصيص عوامل الإنتاج داخل القطاعات يمكن أن يكون هو المفتاح لفهم نمو أو تراجع الإنتاجية في شمال أفريقيا. ويمكن لسوء تخصيص العمالة ورأس المال بين المقاولات ان يفهم من خلال تشتت تقديرات الإنتاجية للمقاولات حسب خلاصات تحقيقات البنك الدولي حول المقاولات. ويعتبر تشتت الإنتاجية في شمال أفريقيا أعلى قليلاً من 1 (الجدول 13). وهو رقم مرتفع نسبياً مقارنة ببلدان أخرى، ويشير إلى مكاسب كامنة للإنتاجية، وإلى إنتاجية كبيرة نسبياً قد تنجم عن إعادة تخصيص العمل ورأس المال.

الجدول 13: تشتت الإنتاجيات

	ملاحظات	تشتت الإنتاجيات (الإنحراف المعيارى)
أفريقيا الشمالية	2 311	1,03
بقية العالم	51 971	0,95
مصر	1721	1,01
تونس	323	1,09
المغرب	169	1,09
السودان	98	1,55
الصين	1657	0,77
الهند	6815	0,85
السويد	311	0,89
تركيا	1126	1,37

يتضمن سوء تخصيص الموارد مكونين أساسيين. اختلالات سوق العمل مهمة، وفي هذا الصدد، تشير 32.8٪ من المقاولات في تونس و30.5٪ في المغرب إلى أن الحصول على قوة عاملة مكونة بشكل كاف يعتبر عائقا رئيسيا أو خطيرا. وإحدى القضايا التي تبدو مستعجلة بشكل خاص في شمال أفريقيا هي ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل، مما يقلل من مستوى العرض الفعلي لليد العاملة.

لقد كانت النساء في طليعة التحول الهيكلي والتنمية الاقتصادية في بلدان أخرى، ويحول غيابهن النسبي من سوق الشغل في شمال أفريقيا دون استخدام أمثل لرأس المال البشري. الإختلال الرئيسي الثاني في أسواق العمل يتعلق بالتوظيف المفرط في القطاع العام. ففي مصر، مثلا، تقدر حصة القطاع العام من إجمالي العمالة بنحو٪ 30 تقريبا، أي ما يقارب ضعف العمالة في القطاع الخاص المهيكل. وإضافة إلى ذلك، تؤدي المنح المرتبطة بأجور القطاع العام إلى خلل في سوق الشغل، بينما تؤدي القيود في مجال التشغيل والتسريح إلى التقليل من فرص خلق وظائف، وإلى تقوية التشغيل غير المهيكل.

ورغم ذلك، فإن القيود التي يفرضها سوق العمل أو تنظيمه لا تتحدث عنها المقاولات كثيرا مقارنة مع القيود التي تواجهها للحصول على القروض أو التمويل. فحوالي 31٪ من المقاولات المغربية، و 26٪ من المقاولات التونسية تقول إن التمويل يشكل عائقاً كبيراً أو خطيرا بالنسبة إليها. لكن يبدو أنها مشكلة عامة. وتنسجم هذه الملاحظة أيضًا مع النتائج المنخفضة جدًا لبلدان شمال أفريقيا في ما يتعلق ب"الوصول إلى القروض" حسب مؤشر "ممارسة الأعمال" للبنك الدولي. كما أن وجود بورصات أو أسواق للأسهم غير متطورة يعني أن أسواق رؤوس الأموال ما زالت تلعب دورا محدودا في بنية رأس المال المقاولات. وهناك علاقة قوية جدا بين الإعلان بأن التمويل يشكل عائقا وبين انخفاض إنتاجية المقاولة. وتشير عمليات محاكاة أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن تخفيف القيود على رؤوس الأموال قد يزيد من الإنتاجية بنسبة 9 إلى 22 نقطة من خلال زيادة مهم في إنتاجية اليد العاملة وتدفق رؤوس الأموال.

لكن، يبقى خلق بيئة مستقرة تستند إلى قواعد شكلية للشركات شرطا مسبقا لتخصيص أمثل لرؤوس الأموال. وتتوقف قدرة الأسواق على ضمان الوصول إلى رؤوس الأموال، بالأساس، على قدرة الدولة على ضمان حماية حقوق الملكية، وعلى نظام قضائي فعال، وقوانين مناسبة في حال إفلاس الشركات. ومثل هذه البيئة يجب أن تكون قادرة أيضا على جذب المقاولات الأجنبية، وهو ما من شأنه تحفيز المنافسة، وزيادة تخصيص الموارد، مما يؤدي إلى زيادة نمو الإنتاجية.

وعوض أن يكون القطاع العام، داعما لنمو القطاع الخاص، فإنه يتم تشخيصه كعقبة أمام تنميته لأنه ينتج بيروقراطية مفرطة. حيث تكشف الدراسات الاستقصائية التي أجراها البنك الدولي أن المقاولات تعتبر الفساد وعدم كفاءة الإدارة يشكلان عراقيل كبيرة في شمال أفريقيا. ومع ذلك، تكشف دراسة تصنيف "ممارسة الأعمال" أن المغرب، بالخصوص، قد حسّن من أدائه كثيراً في هذا المجال، وأن تونس صارت أيضاً تتجاوز تأخرها. في حين مازالت مصر وموريتانيا والسودان وليبيا في مراتب متأخرة.

هذا التوجه يتماشى عموما مع مؤشر مباشر يتعلق بالقدرات المالية، وبنصيب عائدات الضرائب من الناتج الداخلي الخام، التي تبقى مرتفعة نسبياً في المغرب وتونس، لكنها أقل بكثير في البلدان الأخرى (باستثناء الجزائر بسبب ثروتها النفطية). وهناك عاملان يؤثران على كفاءة الإدارة. أولا، اختيار وترقية الموظفين العموميين، وثانيا، التمويل المتوفر لتعويضاتهم.

وهناك تباينات كبيرة في هذا المجال بين مختلف بلدان شمال أفريقيا. وحسب صندوق النقد الدولي، تمثل أجور القطاع العام 13٪ من الناتج الداخلي الخام للمغرب، مقارنة بمتوسط 5٪ في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وهناك مشكلة كامنة تعاني منها بلدان شمال أفريقيا وهي تعرض الأسواق لاختلالات ناجمة عن عدم الاستقرار السياسي الطويل الأمد. وتشير استطلاعات رأي المقاولات في 2013 إلى أن هذه القضية مهمة للغاية، ويشير التقرير الصادر في هذا الشأن إلى أن الاقتصاديات المتأثرة في تلك المرحلة وفي العينة المدروسة (تونس ومصر) قد دفعت ثمنا باهظا لهذه الشكوك السياسية.

ويتجازو مشكل الشكوك السياسية عدم الاستقرار الظاهر. فغياب قيود على السلطة التنفيذية، بسبب عدم وجود سلطة تشريعية قوية وقضاء مستقل، يؤدي إلى زيادة حادة في الشكوك السياسية وبالتالي في تقلبات "متوقعة". وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن تونس حسنت بشكل كبير وضعيتها. وتحسنت الوضعية في المغرب والجزائر بشكل طفيف. وفي مصر، ورغم التحولات السياسية الكبيرة، فإن القيود المفروضة على السلطة التنفيذية لم تتعزز، وفي ليبيا وموريتانيا والسودان، تكاد هذه القيود تكون معدومة. وهو ما يؤدي إلى تكاليف اقتصادية حقيقية جدا وهامة من حيث قدرة هذه البلدان على جذب رأس المال الأجنبي، حيث يبدو أن المستثمرين يدركون المخاطر المرتبطة بعدم وجود قيود على السلطة التنفيذية. وقد أجرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عمليات محاكاة تشير إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن أن ترتفع بنسبة 45 في المائة إلى 99 في المائة إذا ما اعتمدت البلدان قيوداً قوية على سلطاتها التنفيذية.

ومع ذلك، فقد يكون أهم اختلال كامن في اقتصاديات شمال أفريقيا هو الذي تتسبب فيه المقاولات العمومية وتلك التي لديها نفوذ سياسي. من الصعب الحصول على بيانات جيدة حول هذا الموضوع، لكن بعض الأبحاث الأكاديمية الحديثة تشير إلى أن الفوائد الاقتصادية التي يتم جنيها بفضل العلاقات السياسية تبقى كبيرة في هذه المنطقة. وهذه الامتيازات المهمة على مستوى العلاقات السياسية تعني أن المقاولات التي ليست لديها علاقات لا يمكنها المنافسة أو حتى الدخول إلى السوق، وهو ما يهدد الابتكار والدينامية، وفي نهاية الأمر، حتى قدرة هذه الاقتصاديات على التصدير. في مصر مثلا، تسيطر الحكومة بشكل مباشرة على جزء كبير من الاقتصاد، مما يعقد تدفق المواهب ورأس المال إلى مقاولات جديدة وأكثر إنتاجية. في الجزائر أيضا، يهيمن القطاع العام على الاقتصاد، نظرا لسيطرة الدولة على العديد من المقاولات الكبرى والأبناك العمومية. وفي تونس، تسيطر الحكومة فعليًا على سوق القروض من خلال سيطرتها المباشرة على البنوك الثلاثة الرئيسية في البلاد وامتلاكها لحصص أقلية في تسعة بنوك أخرى صغيرة. وهو ما يخلق اختلالات لأن القطاع البنكي يدعم المقاولات العمومية التي تعاني من العجز، ويقدم لها قروضا بشروط غير تجارية أو على أساس علاقات سياسية، مما يؤدي إلى تفاقم التوزيع غير الفعال أصلا لرؤوس الأموال.

5.1 توصيات حول السياسات العمومية

إن أهم درس يمكن استخلاصه من سوء تخصيص الموارد هو التكلفة الخفية والهامة للموارد المخصصة للمقاولات التي لها علاقات سياسية. وتكلفة سوء توزيع الموارد ليست هي تكلفة الموارد في حد ذاتها. ولكن التكلفة هي ما كان من الممكن لمقاولة أكثر انتاجية أن تحققه بفضل هذه الموارد. وعلى سبيل المثال، إذا تم منح قرض بقيمة 1 مليون دولار لمقاولة ما لأسباب سياسية، فإن تكلفة هذا التخصيص تقدر بما كان من الممكن أن تربحه المقاولة الأكثر إنتاجية في الاقتصاد بفضل ذلك المليون. وهذه الفكرة البسيطة ينبغي أن تحفز وتوجه سياسة حكومات دول شمال أفريقيا. ونقدم فيما يلي، ثلاث مجالات لها الأولوية لتحسين فعالية تخصيص الموارد على المدى الطويل وهي:

1. إصلاح سوق الشغل: المرونة والأمن

غالباً ما يتم اعتبار مرونة سوق الشغل كضرورة لتحسين نتائج هذا السوق. ومن المهم تخفيف القيود التي تواجهها المقاولات من أجل تنظيم قوتها العاملة، لكن ذلك ينبغي أن يتم بموازاة تقوية حماية العمال، علما بأن معظم بلدان شمال أفريقيا لا تتوفر على نظام يوفر ما يكفي من الحماية الاجتماعية والتأمين ضد البطالة.

2. تقوية القيود على السلطة التنفيذية

يعتبر إقرار نوع من الفصل بين السلطات شرطا مسبقا لتقوية القيود على السلطة التنفيذية (المساءلة). ويمكن أن تؤدي الرقابة المفرطة على مسلسلات وضع السياسات داخل هيئة واحدة إلى شكوك سياسية كبرى، خاصة إذا كان هناك نقصا في الشفافية وفي التواصل.

تقوية قدرات القضاء

يعتبر تعزيز استقلال القضاء مرحلة محورية في مسار تعزيز القيود على السلطة التنفيذية. فتحسين نظام العدالة يمكن أن يعزز تطور القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي، لأنه يمكن أن يساعد في الحد من المخاطر الخاصة بكل بلد. لكن التحول إلى نظام يدعم بشكل كامل حكم وأولوية القانون، ويتم الاعتراف به على هذا النحو ما زال بطيئا: رأس المال سمعة كل بلد في هذا المجال يجب أن يتم بناءه مع مرور الوقت وبشكل تدريجي.

إدماج الكوابح والسلط المضادة في النظم المحلية والوطنية

هناك خيارا آخر هو استخدام الكوابح والسلط المضادة المندمجة في مختلف مستويات الحكومة المحلية والوطنية. في البرازيل مثلا، قام برنامج مكافحة الفساد، وبشكل عشوائي، بتدقيق مالية البلديات التي تستخدم الأموال الاتحادية. وكان أثر ذلك على الفساد كبيرًا. وتلح الأبحاث بقوة على أن هناك وسيلة فعالة لضمان الاستقرار على المدى الطويل وهي السماح بحرية التعبير عن المطالب السياسية داخل مؤسسات الدولة. ويمكن للمستوى المحلي أن يكون مجال الاختبار المثالي للقيام بذلك.

3. تطوير قدرات فعالة على مستوى الدول

إن تقوية قدرات الدولة أساسي لتمكين السوق من لعب دوره كاملا في توزيع الموارد بنجاعة. وتعتبر مكافحة الفساد وتطوير الكفاءات داخل الحكومة عنصراً أساسياً لتقوية قدرات الدولة.

تحسين طرق تحفيز واختيار الموظفين

نظراً لكون الإدارات تتوفر على تمويل جيد نسبياً في شمال أفريقيا، فإن تحفيز واختيار الموظفين يشكل رهانا أساسيا للتوفر على إدارة فعالة. ويعد إصلاح نظام الوظيفة العمومية وسيلة مهمة لمساعدة القطاع العام على القيام بدوره من خلال إتمام ودعم تطوير القطاع الخاص. ومن بين الجوانب الهامة لهذه الإصلاحات، يمكن أن نذكر تعزيز مسلسل توظيف يقوم على الجدارة، ويكون خاليا من أي تأثير سياسي، وتطوير معايير التوظيف عموما، وإقرار الشفافية في عمليات التوظيف، وتعزيز الاهتمامات المهنية، مثلا، عبر تطوير العلاقة بين حسن الأداء والحصول على الترقيات.

معالجة مشكل تضارب المصالح

محاربة الاختلالات المترتبة عن الإدارة تعني أيضا مكافحة تضارب المصالح التي يمكن أن تكون مصدرا للفساد. ومن الأمثلة الشائعة في هذا الباب، الصفقات العمومية، حيث يمكن تحويل العقود العمومية المبرمة مع شركات القطاع الخاص لصالح شركات يملكها أو يسيطر عليها أقارب أو عائلات موظفين عموميين. ومن المهم أيضاً اعتماد قواعد سلوك ينبغي على الموظفين الحكوميين احترامها.

تعزيز الشفافية وتقوية المجتمع المدني

ازدياد الشفافية في عمليات صنع القرار داخل الإدارة يمكن أن يقوي المجتمع المدني. ويمكن أن يؤدي اعتماد قوانين حول حرية الإعلام إلى تحسين قدرة المجتمع المدني ووسائل الإعلام على الوصول إلى البيانات العومية، والإعتراض على القرارات الإدارية. والجوانب الرئيسية المتعلقة بفعالية توزيع الموارد هي مسلسل وضع الميزانية، وطلبات العروض، وعمليات الشراء، والعقود المبرمة مع القطاع الخاص وشركات الاستثمار. ويمكن للمساءلة وتقديم الحساب، والتهديد بالتشهير بالممارسات المرتبطة بها أن يقلل من مدى الشطط في استغلال الموظفين والمسؤولين المحليين لسلطهم التقديرية. كما يمكن لاعتماد أنظمة الحكومة الإلكترونية أن يؤدي، عبر تسهيل التفاعلات بين المواطنين / المقاولات والحكومة، إلى الحد من الصرامة البيروقراطية، ومن السلطة التقديرية للإدارة. ويعتبر تحسين القدرات على جمع المعلومات أمرا حاسما أيضًا لاتخاذ قرار عمومي مستنير يستند إلى أدلة دقيقة.

4. تخفيف القيود في مجال القروض

يلعب الحصول على التمويل دوراً هاماً لتنمية القطاع الخاص، مع تحقيق مكاسب كبيرة إذا ذهبت رؤوس الأموال إلى الشركات الأكثر إنتاجية.

ضمان حقوق الملكية

هناك إجماعا كبيرا في الدراسات الاقتصادية على دور حماية حقوق الملكية كشرط مسبق للتخلص من القيود المالية بالنسبة للمقاولات. وتؤثر حقوق الملكية مباشرة على أسواق القروض، وتحسن من قدرات التمويل الذاتي للشركات. ويمكن أن يساهم احترام حقوق الدائنين، وتبسيط مساطر الإفلاس في تطوير الأسواق المالية ومجال خلق المقاولة.

توسيع مجال الوصول إلى رؤوس الأموال

وفقاً لدراسات "ممارسة الأعمال التجارية"، فإن مؤسسات القروض في شمال أفريقيا متخلفة للغاية. ومن شأن تطوير هذه المؤسسات أن يطور وصول المقاولات إلى التمويل، الذي يعتبر عائقاً رئيسياً من قبل هذه المقاولات في جميع أنحاء هذه المنطقة. ويمكن توسيع مجال وصول المقاولات إلى رؤوس الأموال على المستوى الوطني، عبر المزيد من التعميق الفعلي للأسواق المالية. حاليا، أسواق البورصة ما زالت ضعيفة، مما يعني أن رأس المال - السهم ليس موردا رأسماليا متاحا على نطاق واسع. وتبقى الإصلاحات الرامية إلى تطوير الأسواق المالية مهمة لتحسين ظروف الوصول إلى التمويل بالنسبة لشركات القطاع الخاص من خلال أدوات مالية مختلفة (الدين المناسب للرأسمال الخاص). وعلى المستوى المؤسساتي، يمكن لتقوية قوانين المنافسة، وقوانين الإفلاس، وأنظمة الإعسار أن يحد من الممارسات غير التنافسية وأن يزيد من تحسين وصول القطاع الخاص إلى التمويل.

الحد من ضغط القطاع العام على أسواق القروض

ما زال للقطاع العام تأثيرا كبيرا على منح القروض البنكية في شمال أفريقيا. وهو ما يمكن أن يؤدي إلى اختلالات كبيرة لأن البنوك التي تسيطر عليها الحكومة لا تحترم الاعتبارات التجارية الصارمة في منح القروض؛ وهو ما ينتج مقاولات عمومية غير فعالة لديها إمكانية الحصول على التمويل والقروض الممنوحة على أساس علاقات سياسية. ولهذا يبقى إصلاح الأنظمة المالية أمرا بالغ الأهمية في هذا المجال.

الحد من الحواجز أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يمكن لتوسيع الوصول إلى رؤوس الأموال عن طريق تسهيل ودعم نشيط للاستثمار الأجنبي المباشر. وبدلاً من الحوافز المالية المباشرة لجذب الاستثمار الأجنبي، التي ثبت أنها غير فعالة وتحمل عبئا ضريبيا مرتفعا، ينبغي أن يتم التركيز على تطوير بيئة تنظيمية وتجارية أكثر شمولية، ومناسبة للمستثمرين الأجانب. من المهم السهر على ألا يخشى المستثمرون على أموالهم من خلال فرض احترام حقوق الملكية بشكل فعال، والالتزام بسيادة القانون، ومراعاة المساطر القضائية القانونية والشفافة. إضافة إلى ذلك، يمكن دعم تدفق رؤوس الأموال من خلال اعتماد بيروقراطية مخففة. في الهند يمكن ان يشكل اعتماد نظام ثنائي الاتجاه، في إطار ما يسمى مبادرة "صنع في الهند"، مثالا يحتذى به، حيث أنه يمنح، بفعالية، تراخيصا أوتوماتيكية للاستثمارات في عدد كبير من القطاعات.

في الخلاصة، لا ينبغي أن تصاحب تقوية قدرات الدولة فقط وضع امتيازات تستهدف بعض القطاعات، ولا مقاولات معينة، رغم أن التاريخ يُبين أن السياسة الصناعية هي الحل الذي يمكنه أن ينجح. والسبب هو أن السياسات الصناعية غالبا ما يصعب تغييرها بعد أن يتم وضعها. ويمكن أن يتحول هذا الجمود إلى سياسات حسنة النية لها تأثيرات سلبية كثيرة على المدى الطويل على الإنتاج، وعلى الإنتاجية عموما. وهكذا تؤدي السياسات الصناعية إلى اختلالات لها خصوصية غريبة يمكن أن تؤثر، بشكل غير متناسب، على أكثر المؤسسات إنتاجية، مما يؤدي إلى معجزات تنموية مؤقتة لكن يتبعها الفشل. لهذا، وبدلاً من مجرد الانخراط في سياسة صناعية نشطة، ينبغي للسلطات العمومية أن تركز بشكل كامل على تطوير مؤسسات قوية، وإدارة فعالة، وحماية قوية لحقوق الملكية، ونظام قانوني مناسب، وتوفير بنيات تحتية عمومية كافية لدعم المبادرات الخاصة.